E/ESCWA/GRID/2003/22
ORIGINAL: ARABIC

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA
LIBRARY & INFORMATION SECTION
10-25-2003

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

أوراق موجزة
الإعداد للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية
كانكون - المكسيك، ١٠-١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

من الـــدوحة إلى كانكـــون

دكتور/ محمد رضوان[١]

---

(١) رئيس الفريق المعني بقضايا التجارة العالمية، الإسكوا

ملاحظة: الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلفين وليست، بالضرورة آراء الإسكوا

03-0617

تصـــديـــر

في إطار سعيها لزيادة المعونة الفنية إلى الدول العربية في مجال قضايا منظمة التجارة العالمي، أعدت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) مجموعة من الأنشطة لتحضير الدول العربية للمساهمة في المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية، الذي سينعقد في مدينة كانكون بالمكسيك في الفترة ١٠-١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

جاء الإعداد لهذا المؤتمر في عدة مراحل هي: إعداد مجموعة من أوراق العمل الموجزة تتناول كافة القضايا المطروحة للتفاوض في منظمة التجارة العالمية. وقد قام بإعدادها نخبة من الخبراء العرب المشهود لهم بالكفاءة بالإضافة إلى الجهد الذي بذله خبراء سكرتارية الإسكوا. وقد قام بمراجعة وتنقيح هذه الأوراق متخصصون لديهم خبرة كبيرة في هذا المجال، وقام بطباعتها ونشرها قسم خدمات المؤتمرات في سكرتارية الإسكوا. وسيتم تتويج ذلك بعقد اجتماعين، الأول على مستوى الخبراء، ويتناول في مناقشته ما تم إنجازه في المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية من القضايا التي يشملها برنامج عمل الدوحة، وموقف الدول العربية في هذه الجولة من المفاوضات، وإعداد توصيات تشكل بلورة لتلك القضايا في إطار الاستعداد للمؤتمر الوزاري الخامس للمنظمة، والثاني على مستوى الوزراء العرب وسيشارك فيه مسؤولون عن قضايا منظمة التجارة العالمية، ورؤساء منظمات دولية وعربية، وخبراء، وممثلون عن القطاع الخاص العربي، والجمعيات الأهلية. وسوف يتناول الموضوعات التي يتوقع طرحها في مؤتمر كانكون والموضوعات التي تهم الدول العربية.

وقد حققت الإسكوا هذا الإنجاز في إطار تعاونها الوثيق مع المنظمات العربية والدولية، ويشاركها في تنظيم الإجتماعين جامعة الدول العربية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أنكتاد). وقدم كل من البنك الدولي ومركز بحوث التنمية الدولية (كندا) دعماً مالياً لإنجاز هذا المشروع. وإني أنتهز هذه الفرصة لأقدم إليهما خالص الشكر والتقدير. ونأمل أن تشجع هذه المبادرة منظمات دولية وعربية أخرى على دعم أنشطة الإسكوا التي يكون بعضها على شكل معونة فنية وبناء القدرات في الدول العربية في مجالات مختلفة ذات علاقة وثيقة بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء، بما في ذلك تحديد الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمستجدات الدولية المتسارعة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإسكوا قامت منذ إنتهاء أعمال المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة، بإنجاز العديد من الأنشطة التي تناولت قضايا النظام التجاري العالمي الجديد. وتتنوع هذه الأنشطة ما بين تدريب للعاملين في مجال التجارة الدولية في الدول العربية، وعقد إجتماعات على مستوى الخبراء، وتقديم الخدمات الاستشارية، والاستجابة لطلب أي دولة عضو لدراسة قضايا تهمها في هذا المجال، مثل الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وكان للتعاون مع منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أثر كبير في إنجاز العديد من هذه الأنشطة.

يشمل برنامج الدوحة للتنمية موضوعات كثيرة يجري عليها التفاوض حالياً مثل الزراعة، والخدمات، والتجارة والبيئة، والنفاذ إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية، وقواعد منظمة التجارة العالمية (الدعم ومكافحة الإغراق والترتيبات التجارية الإقليمية)، ونظام فض المنازعات، وقضايا تتعلق بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية. وهناك قضايا ستستمر في المستقبل إذا ما توصلت الدول الأعضاء إلى إجماع على طرق التفاوض بشأنها، وهي التجارة وعلاقتها بالإستثمار، والتجارة

وسياسة المنافسة، والشفافية في المشتريات الحكومية، وتسهيل التجارة. كما أن هناك موضوعات جاءت ضمن إعلان الدوحة من بينها التجارة والديون والمال، والتجارة ونقل التكنولوجيا، وهي تخضع لدراسة في مجموعات العمل التي شكلت لهذا الغرض. وهذه الموضوعات ستتناولها تفصيلاً هذه الأوراق الموجزة.

إننا إذ نقدم المجموعة من الدراسات الموجزة نتمنى أن يستفيد منها متخذو القرار في الدول العربية، والباحثون، والعاملون في مجال التجارة الدولية، والمثقفون العرب. ونأمل أن تكون ذات فائدة للدول العربية، لتتمكن من الإستفادة من الفرص التي يتيحها نظام التجارة العالمي الجديد.

إن عالم اليوم تحركه المصالح الاقتصادية والشركات متعددة الجنسيات، وتعمل الدول جاهدة على جذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية لإقامة المشروعات الإنتاجية وتشغيل العديد من الباحثين عن فرص عمل، وزيادة معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وليس أمام الدول العربية سوى العمل وبذل المزيد من الجهد في مجالات زيادة الإنتاج وتحقيق شروط الجودة والتدريب وغيرها، لتجد منتجاتها مساحة في الأسواق العالمية.

وستعمل الإسكوا معكم دائماً لتحقيق ذلك، والله الموفق.

مرفت تلاوي
وكيل الأمين العام للأمم المتحدة
الأمين التنفيذي للإسكوا

المحتويات

الصفحة

تصدير ..... ج

مقدمة ١

أولاً – الدوحة وما بعدها ٢

ألف – نجاح مؤتمر الدوحة ٢
باء – بيئة الاقتصاد العالمي ما بعد الدوحة ٢
جيم – نتائج مؤتمر الدوحة ٥

ثانياً – المفاوضات على برنامج عمل الدوحة ٥

ألف – برنامج عمل الدوحة للتنمية ٥
باء – تنظيم المفاوضات (لجنة المفاوضات التجارية) ٦
جيم – انطباعات أولية حول المفاوضات ٧
دال – موقف المفاوضات في منظمة التجارة العالمية ٧

ثالثاً – المكاسب والتكاليف الناجمة عن نجاح أو فشل مؤتمر كانكون ٢٨

ألف – عوائد النجاح وتكاليف الفشل ٢٩
باء – الاستنتاجات ٣١
جيم – التوصيات ٣٢

المراجع والمصادر ٣٥

مقـــدمـــة

بدون شك، لازالت نتائج المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية والذي عقد بالدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ تستحوذ على اهتمام العالم بأسره. وذلك لأن هذا المؤتمر نجح فيما فشل فيه المؤتمر الثالث والذي عقد في سياتل. فقد أدى مؤتمر الدوحة إلى إطلاق جولة مفاوضات لمدة ثلاث سنوات بدأت في بداية عام ٢٠٠٢ وتنتهي في الأول من يناير ٢٠٠٥. وكان هناك صوتاً مسموعاً للدول النامية في هذا المؤتمر، تمثل في تجاذبات ومحاورات مكثفة حول قضايا تهم الدول النامية.

إن المفاوضات التي تجري حاليا في منظمة التجارة العالمية على موضوعات جدول أعمال الدوحة للتنمية، والتي سوف تكون موضع مراجعة في المؤتمر الوزاري الخامس الذي سيعقد في كانكون في المكسيك في أيلول/سبتمبر من هذا العام، قد اتسمت بزيادة مشاركة الدول النامية والأقل نموا في المفاوضات وفي تقديم مقترحات حول العديد من القضايا، وهذا مؤشر جيد للمشاركة في صناعة القرارات والاتفاقيات متعددة الأطراف.

ما بين الدوحة وكانكون، ظهرت مؤشرات كثيرة حول النظام التجاري العالمي الجديد، تمثلت في افتقار الدول النامية والأقل نمواً إلى التعامل مع الأطر المؤسسية الدولية التي تحكم قواعد التجارة الدولية، وهذا يعني أن هذه الدول يلزمها دعم فني مكثف وبناء قدرات في المجالات المختلفة التي تمثل أركان هذا النظام. كما تمثلت في تمسك الدول المتقدمة بإجراءات ترمي إلى الحماية والحفاظ على الرفاهية التي تحققت والعمل على زيادتها.

إن هذه الدراسة معنية بمناقشة ما تم في مؤتمر الدوحة والقضايا موضع التفاوض والموقف التفاوضي حتى نهاية مارس ٢٠٠٣، بهدف تقديم رؤية واضحة عما يدور في أروقة منظمة التجارة العالمية من مجالس ولجان ومجموعات عمل مختلفة من مناقشات ومفاوضات، كما تهدف إلى تقديم إطار أولي عن مؤتمر كانكون.

وتضم الدراسة ثلاثة أجزاء تتناول نجاح مؤتمر الدوحة، والمفاوضات التي انطلقت منه والوضع الحالي للمفاوضات، والطريق إلى كانكون.

أولا- الدوحة وما بعدها

ألف- نجاح مؤتمر الدوحة

توافرت عدة عوامل أدت إلى نجاح مؤتمر الدوحة من بينها: (١) فشل مؤتمر سياتل، حيث كان هذا الفشل عاملا رئيسيا في نجاح مؤتمر الدوحة لأن تكرار الفشل كان سيؤدي إلى نتائج وخيمة تنعكس على مصداقية ومستقبل النظام التجاري متعددة الأطراف برمته، وهو ما سعت الدول الأعضاء المتقدمة منها والنامية، إلى تجنبه. وتميز مؤتمر الدوحة بالإعداد الجيد، وهو أحد الدروس المستفادة من سياتل. (٢) إصرار الدول النامية والأقل نمواً على المشاركة الفعالة في المؤتمر والمناقشة، وكلها أمل في أن ترى بعض قضاياها وقد أخذت الاهتمام الدولي المناسب. فهي ترغب في أن تجد لمنتجاتها مكانا في الأسواق العالمية، وتأمل في التنفيذ الكامل والأمين لالتزامات الدول المتقدمة في اتفاقيات جولة أوروجواي، وتأمل كذلك في إيجاد حلول لمشاكل الدواء لديها، وتتطلع إلى نقل التكنولوجيا إليها من الدول الصناعية المتقدمة. كما تسعى للحصول على مساعدات فنية تمكنها من بناء قدراتها في المجالات المختلفة بالشكل الذي يعظم دورها وانتفاعها من فرص النظام التجاري متعدد الأطراف. (٣) ظروف انعقاد المؤتمر، حيث جاء مؤتمر الدوحة في ظل ما بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ التي تمثلت في تفجير مركز التجارة العالمي في الولايات المتحدة الأمريكية[٢]، والدعوة إلى التضامن العالمي من أجل محاربة الإرهاب، وتحييد القوى المناهضة للعولمة. وتمثل ذلك في تقديم آمال من قبل بعض الدول المتقدمة إلى الدول النامية والأقل نمواً، وهذا ما ظهر في إعلان الدوحة. (٤) اتجاه الاقتصاد العالمي نحو الركود، والحاجة إلى ظهور أمل في الانتعاش، وذلك من خلال تحفيز التجارة الدولية واندماج الدول في الاقتصاد العالمي. حيث يشير أحد التقارير إلى أن الاقتصاد العالمي حقق نموا قدره ٢,٢٥ في المائة في كل من عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ على التوالي. ويتوقع أن يتعافى في عام ٢٠٠٣ ويحقق نموا قدره ٤,٥ في المائة[٣]. ويعتمد تحقق هذه التوقعات على الأداء الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة، والاستمرار في تنفيذ البرامج الإصلاحية في الدول النامية والأقل نموا. ويجب ملاحظة أن إطلاق جولة جديدة للمفاوضات لا يرتبط بفترات الركود والكساد وفترات الانتعاش، فإطلاق جولة مفاوضات ربما تحث على النشاط في أسواق المال بصفة مؤقتة أو تزيد من ثقة الأعمال والمستثمرين[٤]. فقد يعطي أمل في الانتعاش إلا أن الأساس هو الآداء الاقتصادي وزيادة الإنتاج والتجارة والاستثمار.

باء- بيئة الاقتصاد العالمي ما بعد الدوحة

المصالح الاقتصادية والسياسية، لغة عالم اليوم فأغلب الشعارات تظهر مغلفة بالأمل ولكن باطنها المصالح. فالدول المتقدمة تروج لقضايا تهمها في المقام الأول، وهذا ليس عيباً، إلا أن المشكلة تكمن في تعميق قضية انعدام التوازن بينها وبين الدول الفقيرة. وفي الحقيقة تمر بيئة الاقتصاد العالمي حاليا بمرحلة اختبار قاسية وهي هل تستمر تحت شعار "يبقى الحال على ما هو عليه" بما يعنيه ذلك من هوة سحيقة ومتزايدة بين الأغنياء والفقراء، أم سيكون هناك إطار دولي لمكافحة الفقر وإعطاء فرصة للدول النامية والأقل نمواً كي تجد لمنتجاتها مكاناً في الأسواق العالمية وأن تعمل على تحقيق التنمية المستدامة. لابد من الاعتراف أن لدينا مفهومين متناقضين نوعا، وهما:

---

(٢) Razan Sally: Witness the WTO? Prospects for the New Round, Global Dimension, Feb. 2002

(٣) Michael Mussa: Prospects for the World Economy: From Global Recession to Global Recovery. IMF, April 2002.

(٤) Peter Hardstaff, Cherry Farrow: "Doing a Deal in Doha: A New Round of Trade Negotiation?" -Trade briefing – RSPB, 2001

العولمة والتنمية المستدامة. فالعولمة تتطلب قواعد جديدة لإدارة الاقتصاد العالمي وأن تندمج دول العالم في هذا الاقتصاد الأكبر من خلال فتح الأسواق وإزالة القيود وتقليص التدخل الحكومي في عمل الاقتصاد وآلية السوق؛ بينما تتطلب التنمية المستدامة تدخل الحكومات بشكل مناسب لإدارة الموارد وعلاج موضوع الأسواق غير المنظمة. فهل في أجندة الدول المتقدمة إدارة العولمة، أم التنمية المستدامة. فالاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، يهدف إلى التفاوض على موضوعات الاستثمار وسياسة المنافسة والمشتريات الحكومية، وعلاقتهما بالتجارة، ليس لإدراجها كمشاكل دولية ولكن لوضع سياسات محلية[٥].

إن اللاعب الرئيسي في الاقتصاد العالمي حاليا هو الشركات متعددة الجنسيات، والتي تتحكم بشكل أو بأخر في تحركات رؤوس الأموال والتجارة الدولية ما بين الأقاليم، فنحو ٥٠ في المائة من تجارة العالم تتم بين الشركات متعددة الجنسيات[٦]. ويوجد حاليا نحو ٦٥ ألف شركة متعددة الجنسيات، لها نحو ٨٥٠ ألف فرع في دول العالم. وفي عام ٢٠٠١ بلغ عدد العاملين في هذه الفروع نحو ٥٤ مليون عامل، وبلغت مبيعاتها نحو ١٩ تريليون دولار، توازي أكثر من ضعفي الصادرات العالمية[٧]. وتهدف هذه الشركات إلى تحقيق أرباح طائلة مستخدمة الإطار القانوني والمؤسسي الدولي في مجال التجارة الدولية في السلع. وتسعى حاليا إلى فتح الأسواق والمعاملة الوطنية لتجارة الخدمات في المفاوضات الحالية، ويطالب بذلك الدول التي تنتمي إليها تلك الشركات. حتى أنهم يطالبون بعمل التزامات جديدة للدول النامية على النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية في تجارة الخدمات وقطاعاتها المختلفة. وهنا يبرز السؤال هل الدول النامية ومن بينها الدول العربية، قادرة على المنافسة؟ إن الإجابة بالنفي، على الأقل في الوقت الحاضر حيث الافتقار إلى التكنولوجيا والمهارة وعوامل أخرى كثيرة، وهذا يعني أن موردي الخدمات الأجنبية يمكن أن يؤثروا بشكل فعال على موردي الخدمات المحلية. فهل على سبيل المثال، يمكن للبنوك المحلية أن تنافس الخدمات التي تقدمها فروعا لبنوك أجنبية من حيث سعر الخدمة والجودة، وهل يمكن لشركات الاتصالات المحلية أن تنافس الشركات الأجنبية؟ وترتفع أكثر وتيرة هذه التساؤلات عندما نرى حالات الاندماج بين الشركات العملاقة في العالم، الأمر الذي يدعو إلى التساؤل عن مدى تأثير هذه الشركات العملاقة على القرارات السياسية والمفاوضات الدولية. إن هذا التساؤل لا يعكس نظرة تشاؤمية، لكنه إحساس بالخطر القادم الذي يمكن أن ينتج عن عدم استغلال الفرص المتاحة لزيادة صادراتها من خلال زيادة الاستثمار المحلي وجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي، وحينما نتكلم عن الدول العربية فهي حتى الآن لم تستفد من موقعها الجغرافي وفرص الاستثمار المتاحة لديها، فهل لها أن تفكر في خلق مناخ جديد تواجه به تحديات العولمة؟ ولماذا لا تدخل الشركات العربية الصغيرة في تحالفات لتكون شركات ضخمة؟

كما يتسم الاقتصاد العالمي بتأثره بالأزمات السياسية العالمية، وهذا أصبح أمرا واضحا حيثما تظهر أزمات اقتصادية أو ركود اقتصادي، تتجه الأنظار إلى علاجها بأسلوب يفتقر إلى الإقناع. وتثار التساؤلات التي تربط بين ذلك وبين إدارة العولمة. فمن الرابح ومن الخاسر ومن هم في طريقهم إلى التهميش؟ ومنذ انتهاء مؤتمر الدوحة، تشهد الساحة العالمية أحداثا سياسية واقتصادية متواترة، ربما تؤثر على سير المفاوضات الحالية في منظمة التجارة العالمية، وذلك من خلال ربط الاقتصاد بالسياسة وتحقيق المصالح.

---

(٥) Peter Hardstaff, Cherry Farrow op.cit

(٦) World Trade Organization Doha Development Agenda – Trade and Investment, submission by the EC and its Member States to the working group on Trade and Investment

(٧) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD): World Investment Report 2002, Transnational Corporations and Export Competitiveness.

إن الدول النامية والأقل نمواً، والتي تحاول اللحاق بركب التنمية وإيجاد مكانا لها في الأسواق العالمية، لازالت تواجه مشاكل داخلية لا يمكن أن تؤهلها لهذه المكانة. ومن هذه المشاكل الافتقار إلى إدارة الاقتصاد بشكل جيد، وانتشار الفساد وعدم تفعيل المؤسسات السياسية والاقتصادية، والافتقار إلى التعليم المناسب والكوادر المؤهلة وتناقص حجم مساعدات الدول المتقدمة والمنظمات الدولية. وقد أضافت العولمة بعداً جديداً إلى مشاكل الدول النامية حيث تجد هذه الدول نفسها في موقف صعب إزاء مجارة المنافسة العالمية. فكيف يتسنى لها أن تبحث عن مكان في نادي دولي يستلزم القوة والقدرة.

وتواجه الدول العربية تحديات أكثر ضراوة، حيث يشير البنك الدولي إلى أن دول منطقة الشرق الأوسط، وغالبيتها من الدول العربية، تواجه تحدي يتمثل في إيجاد وظائف كافية للقوة العاملة المتزايدة حيث سينضم نحو ٤,٥ مليون عامل إلى سوق العمل سنويا خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠، بينما تتراجع فرص العمالة في الخارج وتزداد الضغوط على أسواق العمل المحلية بسبب النسبة العالمية من السكان دون الثلاثين والتي تبلغ حوالي ٧٠ في المائة في دول مجلس التعاون الخليجي مقابل الانخفاض المتوقع في العائدات النفطية واحتمالات تأثيره على مستوى النشاط الاقتصادي. وهناك تحدي أخر يتمثل في زيادة معدلات الأمية والتي ترتفع حدتها في المناطق الريفية وبين الفتيات. فنسبة الأمية بين الفتيات في مصر ٣٨ في المائة، وفي المغرب ٤٣ في المائة، وفي اليمن ٥٦ في المائة. هذا بالإضافة إلى تحدي الفقر، فمن ينظر إلى المنطقة العربية بوجه عام يلاحظ انخفاض نسبة الفقر مقارنة بمناطق العالم الأخرى، إلا أنه يمكن ملاحظة الفقر بشكل واضح في بعض الدول غير النفطية. حيث أظهرت احصاءات بعض السنوات أن ٣٣ في المائة من السكان في اليمن يعيشون تحت خط الفقر (١٩٩٨)، و٢٣ في المائة في مصر (١٩٩٧)، و١٩ في المائة في المغرب (١٩٩٨)، و١٤ في المائة في الجزائر (١٩٩٥)، و١٢ في المائة في الأردن (١٩٩٧)، و٨ في المائة في تونس (١٩٩٥)[٨]. إن التحديات التي تواجهها الدول العربية تستوجب العمل الفوري والدؤوب لتحقيق الإصلاح الداخلي وتحقيق الخطوات التي تسهل الاندماج المتوازن في الاقتصاد العالمي لتحسين مرددها من التجارة الدولية والحصول على الاستثمارات والتكنولوجيا تساهم في حل هذه المشاكل.

ويجب ملاحظة أن الاستثمارات الضخمة والتكنولوجيا الحديثة خصوصا تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الحيوية أصبحت من العناصر الرئيسية بيد الدول المتقدمة للاستفادة من التجارة الدولية. بينما تواجه الدول النامية والأقل نموا مشاكل في عدم الحصول الاستثمارات الكافية أو الحصول على هذه التكنولوجيا الحديثة وهي عناصر معينة لها من تحقيق هدف الاندماج في الاقتصاد العالمي بشكل يضمن لها الاستفادة من الفرص التي يوفرها النظام التجاري العالمي الجديد.

تناقضات تتعلق بالعولمة، كما أسلفنا أن العولمة باختصار شديد هي اندماج الدول في الاقتصاد العالمي من خلال تقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانتقال رؤوس الأموال وتلاقي الحضارات، وانتقال البشر بين الدول بسهولة. إلا أننا نلاحظ أن هناك زيادة ملحوظة في إنشاء التجمعات الإقليمية: فهناك نحو ١٧٠ ترتيبا إقليميا، منهم ٩٠ تم تشكيلهم في السنوات الست الماضية، و٧٠ آخرين قيد المناقشة. فالدول الأمريكية والأوروبية والإفريقية مشمولة في تجمعات إقليمية، والصين أعلنت أن خططها ترمي إلى مشاركة الدول الآسيوية في تجمع إقليمي، وكذلك الحال بالنسبة للهند[٩]. وهنا يأتي التساؤل أيهما أهم العولمة أم التكتل الإقليمي؟ إن التجمعات الإقليمية يمكن أن تكون بمثابة

---

(٨) www.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/NEWS/O,CONTENTMDK:20117026

(٩) World Trade Organization: "Why Cancun matter" - Speeches of Director General – 26 November 2002

دعم قوي ومكمل للعولمة والنظام التجاري متعدد الأطراف، إلا أنه لا يجب أن تكون بديلة، إذا ما أريد لهذه الموجة من العولمة أن تستمر وأن تحقق أهداف الدول الفقيرة في تخفيض حدة الفقر وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة.

جيم- نتائج مؤتمر الدوحة

تميز مؤتمر الدوحة بسمات أهمها: الشد والجذب في المناقشات ما بين الدول الأعضاء خصوصا بين الدول المتقدمة والدول النامية مما اضطر المنظمين تمديد أعماله ليوم سادس حتى يمكن الانتهاء من بعض القضايا العالقة والمرتبطة بصناعة الدواء والتي أثارتها بعض الدول النامية وعلى رأسها الهند وكادت أن تؤدي إلى فشل المؤتمر وما يعنيه ذلك من تداعيات سلبية خطيرة. كما تميز المؤتمر بالموافقة على عضوية دولتين هما الصين وتايبيه الصينية ليصبح عدد الأعضاء ١٤٤ دولة، كما انضمت دولتين أخرين بعد مؤتمر الدوحة وهما أرمينيا، ويوغسلافيا السابقة.

وقد خرج عن المؤتمر ثلاث وثائق هي: ١) إعلان الدوحة ويشمل إجراء مفاوضات ومناقشات على العديد من الموضوعات ٢) إعلان منفصل عن الملكية الفكرية والصحة العامة ٣) قرار خاص بقضايا التنفيذ لاتفاقيات جولة أورجواي.

قد أدت هذه الوثائق إلى إطلاق جولة جديدة من المفاوضات، رغم أنها لم تأتي تحت اسم جولة مفاوضات مثل جولة طوكيو وجولة أورجواي وذلك تلبية لرغبة الدول النامية التي فضلت تسميتها "ببرنامج عمل الدوحة للتنمية" لتوضيح الأبعاد التنموية في تلك الجولة الجديدة من المفاوضات، وسوف نعرض لذلك تفصيلا في الأجزاء التالية.

ثانيا- المفاوضات على برنامج عمل الدوحة للتنمية

ألف- برنامج عمل الدوحة للتنمية[١٠]

يمكننا تقسيم برنامج عمل الدوحة إلى أربعة أجزاء هي:

١- موضوعات يتم التفاوض عليها فورا بعد الانتهاء من أعمل المؤتمر وهي: قضايا الزراعة، والتجارة في الخدمات، والنفاذ إلى الأسواق للسلع غير الزراعية، والتجارة والبيئة، ونظام فض المنازعات في منظمة التجارة العالمية، وقواعد منظمة التجارة العالمية والمتعلقة بكل من: الدعم والإجراءات التعويضية، ودعم الأسماك، ومكافحة الإغراق واتفاقيات التجارة الإقليمية. وينتهي التفاوض على هذه الموضوعات في بداية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ وتأتي في إطار حزمة واحدة (لا يتفق على شئ قبل الاتفاق عليها كلياً) باستثناء نظام فض المنازعات حيث نص برنامج العمل على الانتهاء من التفاوض عليه في مايو ٢٠٠٣. كذلك هناك مناقشات في مجلس الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية حول التراخيص الإجبارية للأدوية، والتسجيل متعدد الأطراف للنبيذ والمشروبات الروحية. وتم تحديد نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ للانتهاء منها وتقديم تقرير عنها. كما يرتبط بهذا الجزء من الموضوعات قضايا التنفيذ والمعاملة الخاصة والتفضيلية.

٢- موضوعات يمكن أن يتم التفاوض عليها في المستقبل: وذلك من خلال إجماع صريح بين الدول الأعضاء على طرق التفاوض خلال المؤتمر الوزاري الخامس للمنظمة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وتعرف هذه الموضوعات باسم موضوعات سنغافورة، حيث تم إثارتها في المؤتمر الوزاري الأول للمنظمة والذي عقد في سنغافورة عام ١٩٩٦، وهي: التجارة والاستثمار، والتجارة وسياسة المنافسة، والشفافية في المشتريات الحكومية، وتسهيل التجارة.

---

[١٠] World Trade Organization: "Doha Development Agenda" - 2002

٣- موضوعات تم إثارتها في مؤتمر الدوحة وتحتاج إلى دراسة وهي: التجارة والديون والتمويل، والدول الأقل نموا، والاقتصادات الصغيرة، والتجارة ونقل التكنولوجيا. على أن يتم تناولها من خلال مجموعات عمل.

٤- موضوعات أخرى مثل: التجارة الإلكترونية، والتعاون الفني وبناء القدرات.

باء- تنظيم المفاوضات (لجنة المفاوضات التجارية)[١١]

وافقت الدول الأعضاء بالمنظمة على تشكيل لجنة المفاوضات التجارية بالمنظمة والتي تتكون من كل الدول المشاركة في المفاوضات، وهي الدول الأعضاء والدول التي تفاوض من أجل العضوية أو لها صفة المراقب، وتمت الموافقة على أن يكون المدير العام للمنظمة رئيسا لهذه اللجنة. وحيث أن إعلان الدوحة وضع تفويضا بالمفاوضات، فإنه الزم الدول الأعضاء بتشكيل هذه اللجنة، في نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وقد عقدت اللجنة أول اجتماع لها يوم ٢٨ كانون الثاني/يناير، وبعد أربعة أيام من المناقشات والمشاورات، عاد الاجتماع للانعقاد يوم ١ فبراير ٢٠٠٢، وهذا ما تم الاتفاق عليه. وكان دور اللجنة وضع آليات التفاوض والإشراف على المفاوضات وذلك تحت سلطة المجلس العام للمنظمة الذي تبعث تقاريرها إليه كما يقوم رؤساء المجموعات والجلسات التفاوضية للأجهزة المختلفة بالمنظمة بتقديم تقرير عن سير المفاوضات، كل في مجاله، في كل اجتماع تعقده اللجنة. وفي هذا الإطار، تم إنشاء مجموعات جديدة للتفاوض في موضوعات النفاذ إلى الأسواق للسلع غير الزراعية، وقواعد منظمة التجارة العالمية.

وتتناول الأجهزة الموجودة في المنظمة المفاوضات على الموضوعات التالية: ١) الزراعة، من خلال اجتماعات أو جلسات خاصة للجنة الزراعة، ٢) التجارة في الخدمات، من خلال اجتماعات خاصة لمجلس التجارة في الخدمات، ٣) المؤشرات الجغرافية ونظام التسجيل متعدد الأطراف للخمور والمشروبات الروحية، من خلال اجتماعات خاصة لمجلس الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية. أما القضايا الأخرى المتعلقة بالملكية الفكرية فإنها تأخذ أولوية في الاجتماعات الدورية لمجلس حقوق الملكية الفكرية، ٤) نظام فض المنازعات، من خلال اجتماعات خاصة لجهاز فض المنازعات بالمنظمة، ٥) التجارة والبيئة، من خلال اجتماعات خاصة للجنة التجارة والبيئة، ٦) قضايا التنفيذ، ويأتي التفاوض عليها في الأجهزة المعنية بالموضوعات محل البحث في المنظمة مثل الزراعة، والخدمات، وغيرها. ٧) مراجعة المواد المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية، من خلال اجتماعات خاصة للجنة التجارة والتنمية.

وتجتمع لجنة المفاوضات التجارية مرة كل شهرين أو ثلاث شهور، أو حسب الضرورة بموجب المبادئ التالية:

١- تعمل تحت سلطة المجلس العام للمنظمة وهو المسؤول عن برنامج العمل المتفق عليه في مؤتمر الدوحة.

٢- تطبيق الشفافية بين جميع الدول الأعضاء ومشاركتها بفعالية في المفاوضات.

٣- توزيع ما يدور في اجتماعات لجنة المفاوضات التجارية وأجهزة التفاوض خلال وقت قصير باللغات الرسمية للمنظمة (الإنجليزية والفرنسية والإسبانية)، وأن تتأكد سكرتارية المنظمة من وصول كافة المعلومات حول المفاوضات إلى جميع الوفود والبعثات الدائمة في جنيف بوقت قياسي.

---

[١١] World Trade Organization: "Trade Negotiation Committee" - 2002

جيم- انطباعات أولية حول المفاوضات

منذ أن بدأت المفاوضات في بداية عام ٢٠٠٢، حدثت تطورات لها مدلولها، ربما كان لها تأثيرها المباشر وغير المباشر على مناخ المفاوضات، وبعض هذه التطورات جاء بمثابة اختبار للثقة بين الدول المشاركة في المفاوضات. ويمكن تحديد هذه التطورات كالأتي[١٢]:

١- لا تزال الدول المتقدمة متمسكة بالحماية في مجال التجارة الزراعية، ولا يبدو أنها متحمسة لتفعيل نتائج مؤتمر الدوحة في هذا الخصوص. وهذا يتضح من الأمثلة التالية:

أ-في الولايات المتحدة الأمريكية، صدر القانون الخاص بالمزارع الأمريكية، وقانون الاستثمار الريفي، وذلك في آيار/مايو ٢٠٠٢ والذي يقدم زيادة في الدعم الزراعي بما مقداره ٧٣,٥ بليون دولار على مدى ١٠ سنوات.

ب- أعلن الاتحاد الأوروبي في آيار/مايو ٢٠٠٢ عن خطط لعمل مراجعة إضافية للسياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوربي، والتي قد تنتهي في عام ٢٠٠٦. وهو يعني تأخير تنفيذ الإجراءات الخاصة بتخفيف الدعم الزراعي والذي جاء في إعلان الدوحة.

٢- وبخصوص المفاوضات التجارية والحماية، جاءت التطورات في الولايات المتحدة الأمريكية على النحو التالي:

أ- منح الكونجرس الأمريكي رئيس الولايات المتحدة في تموز/يوليو ٢٠٠٢ سلطة تشجيع أو تحفيز التجارة، من خلال إعطائه مرونة أكبر للتفاوض على الاتفاقيات التجارية في إطار برنامج الدوحة للتنمية، وعمل اتفاقيات تجارة حرة ثنائية أو إقليمية عديدة (مع شيلي، وسنغافورة، وبعض الدول العربية وغيرها).

ب- قامت الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ إجراءات حمائية على بعض منتجات الصلب في آذار/مارس ٢٠٠٢، من خلال فرض تعريفة تصل إلى ٣٠ في المائة على بعض واردات الصلب حماية لصناعتها المحلية.

٣- تسير خطوات تحرير التجارة العالمية في المنسوجات والملابس من خلال إزالة الحصص الكمية والقيود الأخرى، ببطء، وهذا يعني ترك نسبة كبيرة من التجارة محكومة بنظام الحصص، علما بأن الاتفاقية الخاصة بالمنسوجات والملابس تنص على الانتهاء من إزالة الحصص الكمية بحلول ٣١ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٤، وأن أكثر من ثلاثة أرباع المدة المخصصة للتنفيذ قد مرت.

٤- ظهر حاليا مدى اهتمام الدول النامية والدول الأقل نموا بهذه الجولة من المفاوضات، واتضح ذلك من خلال المؤتمرات التي تعقد على مستوى عال، مثل القمة الثالثة لإفريقيا والكاريبي والباسيفيك، على مستوى رؤساء دول ورؤساء حكومات، وعقدت في فيدي في تموز/يوليو ٢٠٠٢. والمؤتمر الوزاري للدول الأقل نموا، والذي عقد في بنين في آب/أغسطس ٢٠٠٢، والمؤتمر الوزاري المصغر (غير الرسمي) الذي عقد في شرم الشيخ في مصر في حزيران/يونيو ٢٠٠٣، بالإضافة إلى اجتماعات ومؤتمرات إقليمية أخرى عديدة.

دال- موقف المفاوضات في منظمة التجارة العالمية

سنوضح فيما يلي موقف المفاوضات حول برنامج عمل الدوحة للتنمية حتى وقت إعداد هذه الورقة.

---

(١٢) UNCTAD: "Development and Issues in the Post-Doha Work Programme of particular concern to Developing Countries", Geneva 7-18 October 2002

١- الزراعة

بدأت المفاوضات على قضايا الزراعة في عام ٢٠٠٠، وذلك طبقا للمادة ٢٠ من اتفاقية الزراعة، إحدى اتفاقيات جولة أورجواي. واستهدفت المفاوضات إنشاء نظام تجاري يعتمد على العدالة وقوى السوق من خلال برنامج إصلاح جوهري يشمل قواعد قوية والتزامات محددة على الدعم والحماية وذلك من أجل منع التشوهات في الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية. وقد أعطى مؤتمر الدوحة دفعة جديدة وقوية لمفاوضات الزراعة، حيث تضمن إعلان الدوحة أربعة موضوعات لتكون موضع تفاوض وهي[١٣]: ١) تخفيض جوهري في الدعم المحلي الذي يشوه التجارة، ٢) تخفيض تدريجي (phasing out) في دعم الصادرات الزراعية بهدف إزالته في النهاية، ٣) خفض جوهري في التعريفة لتفعيل النفاذ إلى الأسواق، ٤) تفعيل المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية، حتى تتمكن من تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الريفية. هذا وقد تم تحديد الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ كنهاية للمفاوضات حول قضايا الزراعة ضمن إطار الحزمة الواحدة.

فيما يتعلق بالدعم المحلي، فإن الدول المتقدمة تقـدم دعما سخيا للمنتجين الزراعيين مما أدى إلى تشويه التجارة الزراعية العالمية. فالدعـم المحـلي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) قد ارتفع من حوالي ٢٧٥ بليون دولار كمتوسط سنوي في الفترة ١٩٨٦-١٩٨٨، إلى ٣٢٦ بليون دولار في عام ١٩٩٩[١٤]. وفي عام ٢٠٠١ قدر الدعم المحلي في هذه الدول بنحو ٣١١ بليون دولار ويمثل نحو ١,٣ في المائة من الناتج المحلي لدول المنظمة. ويشكل الدعم في الاتحاد الأوربي ٤٠ في المائة من إجمالي الدعم في هذه الدول، أما الدعم في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان فيشكل نحو ٢١ في المائة و٢٠ في المائة على التوالي. إن دعم أسعار السوق وكلفة الإنتاج هما أهم أشكال الدعم، حيث يشكلان نحو ٦٩ في المائة من إجمالي الدعم في دول المنظمة، ويعد هذا تشويها للتجارة، كما يؤثر سلبا على الأسعار العالمية، فالأسعار التي استلمها المزارعون ارتفعت بنحو ٣١ في المائة عن الأسعار العالمية، وذلك في عام ٢٠٠١. وفي نفس الوقت، أرتفعت الأسعار التي يدفعها المستهلكون بنحو ٣٧ في المائة عن الأسعار العالمية[١٥].

ومن المفارقات أن حجم الدعم هذا يوازي نحو ٦ أضعاف إجمالي مساعدات التنمية المقدمة من الدول المتقدمة إلى الدول الفقيرة. وتوضح دراسة للبنك الدولي أن إزالة الحماية والدعم الزراعي في الدول الغنية يمكن أن يؤدي إلى زيادة التجارة العالمية في المنتجات الزراعية بنحو ١٧ في المائة، وزيادة الصادرات الزراعية والغذائية للدول متوسطة الدخل والدول الأقل نموا بنحو ٢٤ في المائة، وزيادة الدخل الريفي السنوي في هذه الدول بنحو ٦٠ بليون دولار أو نحو ٦ في المائة. ولنا أن نتخيل أن البقرة في أوروبا تحصل على دعم قدره ٢,٥ دولار يوميا، والبقرة في اليابان تحصل على دعم قدرة ٧,٥ دولار يوميا، بينما هناك ٧٥ في المائة من السكان في إفريقيا يعيشون على أقل من ٢ دولار يوميا[١٦]. ويشير التقرير السنوي لمنظمة التجارة العالمية لعام ٢٠٠٣ إلى أن إزالة الدعم الزراعي يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية في العالم بنحو ١٢٨ بليون دولار سنويا، منها نحو ٣٠ بليون دولار للدول النامية[١٧].

---

[١٣] الفقرة ١٣ من إعلان الدوحة

[١٤] World Trade Organization: "Why Cancun matters" - Speeches of Director General – 26 November 2002

[١٥] World Trade Organization: Annual Report, 2003

[١٦] World Bank: "Chief Economist Urges Cuts in Rich Countries Agricultural Subsidy" – November 2002

[١٧] World Trade Organization: Annual Report, 2003

إن نحو ٧٥ في المائة من السكان في الدول النامية والأقل نموا يعيشون اعتمادا على الزراعة، بينما تنخفض هذه النسبة كثيرا في الدول المتقدمة لتصل إلى ٥ في المائة فقط. وبلغت مساعدات التنمية المقدمة إلى الدول الفقيرة في عام ١٩٩٠ نحو ٣٢ دولار في المتوسط لكل فرد إفريقي، وانخفضت حاليا إلى النصف في الوقت الذي كان يجب فيه أن تتضاعف[١٨].

ولا زالت هناك هوة في المفاوضات بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بإزالة الدعم المشوه للتجارة والذي يأتي ضمن إطار ما يسمى بالصندوق الأصفر. وينطبق ذات الشيء على الدعم المسموح به في إطار الصندوق الأخضر(المتعلق بالدعم الذي لا يؤدي إلى تشوهات تجارية)، وإزالة الدعم في الصندوق الأزرق (الدعم المقدم للمزارعين للحد من الإنتاج). ودخلت المفاوضات مرحلة أي نوع من الدعم نبدأ ولكل نوع مؤيدون ومعارضون. إلا أنه في النهاية يجب أن يكون معروفا أن المزارعين في الدول المتقدمة يعدون ضمن جماعات الضغط السياسي القوية المؤثرة على دوائر صنع القرار، وبالطبع هم الذين يعارضون تخفيض الدعم المحلي.

- وفيما يتعلق بدعم الصادرات والتي تعد من أكثر الموضوعات التفاوضية تعقيداً في ملف الزراعة، أشار إعلان الدوحة إلى التخفيض التدريجي phasing out تمهيدا لإلغائها. إلا أنه لم يحدد جدولا زمنيا لذلك. وقد اقترحت بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية أن يكون هناك تخفيضات جوهرية في دعم الصادرات ثم إلغائه بشكل كامل. إلا أن دولا أخرى وعلى رأسها الاتحاد الأوربي ترى أن يكون هناك تخفيض تدريجي لكن دون الوصول إلى حد الإلغاء التام. أما الدول النامية فتنظر إلى دعم الصادرات كأحد المعوقات أمام نفاذ صادرتها الزراعية إلى أسواق الدول المتقدمة، وإن كانت تطالب في ذات الوقت بضرورة منحها معاملة خاصة وتفضيلية في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه، حتى تتمكن من مواجهة ارتفاع فاتورة وارداتها الغذائية نتيجة زيادة الأسعار العالمية.

- وفيما يتعلق بالنفاذ إلى الأسواق، تعد التعريفة الجمركية المرتفعة التي تفرضها الدول المتقدمة على الواردات الزراعية ضمن مجموعة المعوقات التي تحول دون نفاذ منتجات الدول النامية والأقل نمواً إلى أسواق الدول المتقدمة. ويتضح ذلك في التعريفة التي تفرضها دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) على الواردات الزراعية والتي تقدر بنحو ٤٠ في المائة. وكانت هذه النسبة هي بالضبط متوسط التعريفة المفروضة على السلع الصناعية منذ منتصف القرن الماضي، وصلت حاليا هذه التعريفة إلى نحو ٤ في المائة فقط. فلماذا لا يكون ذلك مطبقا أيضا بالنسبة للسلع الزراعية؟ إن الإجابة على ذلك تكمن في أن تخفيض التعريفة قد يؤدي إلى دخول منتجات بأسعار رخيصة تؤثر على الإنتاج المحلي في تلك الدول وهو ما تخشاه نتيجة لقوة المزارعين كجماعة ضغط. ولذلك نجد أن بعض السلع الزراعية التي هي موضع اهتمام الدول النامية تواجه بتعريفة جمركية مرتفعة تصل إلى أكثر من ٣٠٠ في المائة[١٩].

- وتشير تقارير المفاوضات، إلى تباين الآراء نحو نهج تخفيض التعريفة. فالولايات المتحد وكندا تؤيدان ما يسمى بـ"الصيغة السويسرية"(والتي تتضمن إجراء خفض جذري للتعريفات خاصة المرتفعة منها)، بينما يعارض الاتحاد الأوربي واليابان ودول أخرى هذه الصيغة ويؤيدون بديلا ما يعرف باسم "صيغة أورجواي" والتي تنطوي على تخفيض أقل للتعريفات. كما وردت اقتراحات بتخفيف التعريفة المطبقة فعليا وليس المثبتة[٢٠]. وجاءت معارضة لذلك من العديد من الدول. كما

---

(١٨) Guy Vernofstadt: "from Doha to Cancun: The Hypocrisy Behind Western Compassion", November 2003?

(١٩) Martin Khor: TWN Paper, The Post Doha Agenda and the Future of Trade System, Third World Network (TWN), 10 May 2002

(٢٠) دائما ما يكون معدل التعريفة المربوطة مرتفع عن المعدل الفعلي، ولذلك فإن المطالبة بتخفيض المعدل الفعلي يكون أكثر تأثيرا.

جاءت اقتراحات تنادي باستبدال الحصص التعريفية بتعريفات ذات معدل منخفض وكان هناك تباين حول ذلك. كما اقترحت بعض الدول النامية السماح لها باستخدام تدابير وقائية بصفة حصرية دون أن يتاح ذلك للدول المتقدمة، إلا أنها واجهت معارضة لذلك. وفي النهاية لم يحدث تقدم في المفاوضات نحو تخفيض التعريفة.

- وبخصوص المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية، والتي تتضمن إنشاء ما يسمى بإطار أو صندوق التنمية، فإنها موضع تفاوض حاليا، فاهتمامات الدول النامية تأتي ضمن إدراج احتياجات التنمية لديها، مثل الأمن الغذائي والتنمية الريفية وتنويع المنتجات، وهو ما يأتي ضمن تحرير الزراعة عالميا. إن التفاوت في مستويات التنمية والإنتاج الزراعي ما بين الدول النامية نفسها خلق صعوبة لها للتوصل إلى اتفاق على العناصر الفعلية التي يجب أن تكون مشمولة في مواد خاصة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية. ولا زال هناك تباين ما بين الدول المتقدمة والنامية في هذا الخصوص. بوجه عام لازالت المفاوضات على القضايا الزراعية تراوح مكانها وليس هناك تقدم يذكر[٢١]. فهناك تباين في وجهات النظر بين الدول المتقدمة، وكذلك تباين فيما بين الدول المتقدمة والدول النامية، وتباين فيما بين الدول النامية نفسها. إلا أن الشيء الوحيد الذي يجب أن ذكره كعلامة إيجابية لتلك المفاوضات هو أن الدول النامية والدول الأقل نموا قد اكتسبت خبرة في مجال التفاوض. ويعد النجاح في المفاوضات على قضايا الزراعة بمثابة عامل له تأثيره الفعال في تناول القضايا التي تهم الدول النامية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف. كما أن فعاليات المفاوضات الجارية حاليا في منظمة التجارة العالمية وفي عواصم الدول الفاعلة تحضيراً لمؤتمر كانكون تؤكد أن ملف الزراعة سيكون أهم العوامل المحددة لنجاح أو فشل المؤتمر.

٢- التجارة في الخدمات

كما هو الحال في الزراعة، بدأت المفاوضات على التجارة في الخدمات في عام ٢٠٠٠ طبقا للمادة ١٩ من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات. وفيما يتعلق بالمفاوضات الخاصة بالالتزامات المحددة للتحرير Specific Commitments Negotiations، والتي تعد المحور الأساسي في مفاوضات التجارة في الخدمات، فقد تم تقديم العديد من المقترحات من قبل دول أعضاء في المنظمة. كما تم إعادة تثبيت الخطوات الإرشادية للمفاوضات والذي تبناه مجلس التجارة في الخدمات في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠١ كأساس لاستمرارية المفاوضات. هذا وتم تحديد جدول زمني للمفاوضات تضمن تقديم طلبات مبدئية لالتزامات محددة بحلول ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٢ (كموعد استرشادي)، وعروض مبدئية بنهاية آذار/مارس ٢٠٠٣ (كموعد استرشادي). وسوف يتم إجراء تقويم للتقدم المحرز في المفاوضات على التجارة في الخدمات في المؤتمر الوزاري الخامس في سبتمبر ٢٠٠٣. أما نهاية المفاوضات فهو الأول من يناير ٢٠٠٥ وذلك في إطار الحزمة الواحدة[٢٢].

وضع المفاوضات على التجارة في الخدمات:

(أ) النفاذ إلى الأسواق (مفاوضات ثنائية)

دخلت المفاوضات مرحلة جديدة، حين بدأ التركيز على مفاوضات النفاذ إلى الأسواق. ويجب أن يكون معروفا أن هذه المفاوضات ثنائية وتعتمد على مبدأ "اطلب واعرض"request/offer. وبدأت لمشاورات الثنائية على النفاذ إلى الأسواق في تموز/يوليو ٢٠٠٢ أي بمجرد الانتهاء من تقديم الطلبات المبدئية. وحددت الدول النامية قطاعات قليلة لديها اهتمامات فيها بينما شملت الطلبات

---

(٢١) World Trade Organization: "Negotiation on Agriculture, first draft of modalities for the further commitments – Revision", TN/AG/W/1/Rev.1 – 18 March 2003

(٢٢) World Trade Organization: "Doha Development Agenda" - 2002

المقدمة من الدول المتقدمة اغلب القطاعات الخدمية. ويجب أن يكون معروفا أن صياغة الطلبات والعروض تعد عملية معقدة، وأن الدول النامية في حاجة لتحديد أهداف سياساتها المحلية، والقدرة التنافسية لديها في كل قطاع أو قطاع فرعي، وخطوات تحرير تجارة الخدمات، والطاقة المحلية لدى تلك الدول في توريد الخدمات وهل يمكن أن تتأثر إيجابا أو سلبا بالمنافسة في الأسواق، وذلك حتى يمكن أن تسير عملية التحرير بشكل مدروس ويخاطب أولويات التنمية الوطنية.

وهناك عناصر أخرى تتعلق بتقويم التأثير على الاستثمار، والتأثير على العمالة، ومدى كفاءة ونوعية الخدمات المستوردة. إن موطن الضعف الرئيسي في المفاوضات على الخدمات هو غياب البيانات والإحصاءات التي تعد مطلبا ضروريا للدول لعمل تقويم للمكاسب والخسائر أو الأرباح والتكاليف[٢٣].

وهناك أمرا هاما وهو الشكل الرابع من أشكال توريد الخدمات الذي يتناول انتقال الأشخاص الطبيعيين، وهنا تبرز مطالب الدول النامية بوجوب إزالة القيود على الانتقال عبر الحدود للموردين وذلك من خلال تقديم التزامات محددة من قبل الدول المتقدمة. إن هذا الموضوع يعد واحدا من التناقضات في النظام التجاري العالمي، كما يعد مصدراً لإحباط مستمر للعديد من الدول النامية. ومع أن الدول المتقدمة لازالت معترضة على السماح للانتقال الحر لكل أشكال العمالة، تواصل الدول النامية السعي في إطار المفاوضات إلى تحرير أكثر لانتقال الأشخاص الطبيعيين (وهو الشكل الرابع من أشكال توريد الخدمات) ويمكن أن يكون ذلك على أساس قطاعي أو قطاعات فرعية. وهنا يمكن أن يدرجوا قضايا محددة وهي تلك التي تعوق النفاذ إلى الأسواق، شاملة إصدار تصاريح دخول Visas، والإجراءات الإدارية المطلوبة، والافتقار إلى الشفافية [٢٤].

وتشكل المفاوضات على الخدمات ذات الصلة مثل البنية الأساسية والبشرية تحديا هاما للدول النامية في جولة المفاوضات الحالية. فالبعد الاجتماعي لخدمات مثل التعليم والصحة والنقل والاتصالات يشكل محورا أساسيا في تلك الدول. وإن إصلاح هذه القطاعات يجب أن يتماشى مع الكفاءة الاقتصادية والتنافسية الدولية، وكل ذلك يعد بمثابة صعوبات.

ويستخدم عدد قليل من الدول النامية حتى الآن المادة ١٩-٢ من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات والتي تتيح للدول النامية حرية اختيار القطاعات الخدمية التي تدرجها في جداول التزاماتها وفقا لأوضاعها التنموية. ويرجع ذلك في الغالب إلى عدم التوازن بين الدول المتقدمة والدول النامية؛ وكذلك إلى قوة التفاوض، ويمكن التفاوض على هذه الشروط على أساس كل قطاع على حدة. وهناك مجالات أخرى للتفاوض مثل الأفعال المضادة للتنافس والتي تأتي في المادة ٩ من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، والتي يمكن أن تؤدي إلى تشوه في تجارة العديد من قطاعات الخدمات. وهنا نود الإشارة إلى أنه في الجانب القطاعي هناك مواد يمكن أن تكون موضوع تناقض ومعاملة خاصة وتفضيلية للدول النامية وتأتي طبقا لسمات التنمية لكل قطاع[٢٥].

وبالنسبة للوضع الحالي للمفاوضات على النفاذ للأسواق، تطالب الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بوضع التزامات خاصة بالنفاذ إلى الأسواق في العديد من قطاعات الخدمات، مثل خدمات الأعمال، وخدمات الاتصالات، وخدمات التوزيع، والخدمات البيئية، والخدمات المالية، وخدمات السياحة، وخدمات النقل. ويعكس ذلك كفاءة وتنافسية الدول المتقدمة في

---

(٢٣) The International Center for Trade and Sustainable Development (ICSTD), and the Institute for Sustainable Development (IISD): "Trade in Services" Doha Round Briefing series, Development since the Fourth WTO Ministerial Conference- February 2003.

(٢٤) UNCTAD: Trade and Development Report, 2002

(٢٥) UNCTAD: Trade and Development Report, 2002

تجارة الخدمات وإعطاء دور أكبر للشركات متعددة الجنسيات في تلك الدول. ولا زالت الدول النامية تقوم بمراجعة ما إذا كانت ستحصل على مكاسب من تحرير تجارة الخدمات في ظل المنافسة الشرسة التي ستواجهها من قبل موردي الخدمات في الدول المتقدمة.

(ب) مسارات تفاوضية أخرى ذات صلة بالتزامات التحرير[٢٦]

- التحرير التلقائي أو الذاتي: يمكن أن يأخذ شكل المقابل الذي تحصل عليه الدولة نتيجة إجراءات التحرير التلقائي أو الذاتي التي قامت بها أي تتفق عليه الدول مع شركائها التجاريين. ويظهر تساؤل هو هل ستعامل الدول النامية والدول المتقدمة على قدم المساواة؟ إن معظم الدول النامية ممثلة في دول من آسيا وأمريكا اللاتينية ترفض أن يكون هناك التزامات بمنح مزايا للدول المتقدمة، حيث أن الأساس في موضوع التحرير الذاتي هو تشجيع الدول النامية على اتخاذ مثل تلك الإجراءات ومكافأتها عليه خلال مفاوضات التزامات التحرير.

- تقويم تحرير التجارة في الخدمات: ترى بعض الدول النامية مثل كوبا وكينيا ونيجيريا وباكستان والسنغال، أن يكون تقويم تحرير الخدمات على المستوى الوطني أو الإقليمي، كما طالبت الدول النامية بأن يتم التقويم الشامل قبل أية مفاوضات خاصة بالنفاذ إلى الأسواق. إلا أن الدول المتقدمة عارضت ذلك. وعليه لم يحدث تقدم في مجال تقويم تحرير التجارة في الخدمات على المستوى متعدد الأطراف.

- المعاملة الخاصة للدول الأقل نموا: تطالب هذه الدول بمنحها إمكانيات أكبر للنفاذ إلى الأسواق في القطاعات التي لديها فيها ميزة تصديرية مثل السياحة، كما تطالب بمساعدات فنية وبناء القدرات في مجال المفاوضات، إلا أن الدول المتقدمة طالبتها بعدم الحكم المسبق على نتائج المفاوضات، وطالبتها كذلك بتقديم طلبات بذلك إلى الشركاء التجاريين لأخذها في الاعتبار عند كتابة عروضهم الخاصة بالنفاذ إلى الأسواق.

(ج) المفاوضات على وضع بعض القواعد الحاكمة للتجارة في الخدمات[٢٧]

- القواعد الوطنية: وهي المتعلقة بالمعايير الفنية والإجراءات الخاصة بمنح التراخيص. تطالب الدول المتقدمة بالشفافية في هذه القواعد، وكذلك تقديم التزامات إلا أن الدول النامية ترفض تقديم هذه الالتزامات، بل وتطالب الدول المتقدمة بعدم استخدام القواعد الوطنية كعوائق غير ملزمة أمام الصادرات الخدمية للدول النامية.

- إجراءات الوقاية الطارئة: كان مقترحا أن تنتهي المفاوضات على هذه الإجراءات في آذار/مارس ٢٠٠٢، إلا أنه تم ترحيلها إلى آذار/مارس ٢٠٠٤. تطالب معظم الدول النامية بإرساء مبدأ آلية إجراءات الوقاية الطارئة، إلا أن الدول المتقدمة تبدي شكوكها حول ذلك. ولا زال هناك تباين واضح في وجهات النظر بين الدول النامية والمتقدمة خاصة وأنه لا يوجد التزام للتوصل إلى مثل تلك الآلية.

المشتريات الحكومية والدعم: لا يتمتع هذان الموضعان باهتمام نسبي كبير حتى الآن حيث لم يشر نص الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات إلى إلزامية التوصل إلى إجراءات محددة بشأنهما.

---

(٢٦) The International Center for Trade and Sustainable Development (ICSTD), and the Institute for Sustainable Development (IISD): "Trade in Services" Doha Round Briefing series, Development since the Fourth WTO Ministerial Conference- February 2003.

(٢٧) المصدر السابق

بوجه عام، تسير المفاوضات الخاصة بالتزامات التحرير (أطلب وأعرض) بوتيرة أسرع من المفاوضات الأخرى ذات الصلة بالتجارة في الخدمات. وهنا يجب ملاحظة أن تجارة الخدمات تمثل مكاسب مؤكدة للدول المتقدمة بينما تمثل تحديا للدول النامية التي تفتقر إلى الخبرة في هذا المجال، ولن تكون المنافسة في صالح هذه الدول. ولكن يمكن للدول النامية أن تنظر إلى تعظيم مصالحها من خلال القطاعات التي لديها فيها ميزة نسبية.

٣- النفاذ إلى الأسواق للسلع غير الزراعية

كانت السلع الصناعية موضع الاهتمام الرئيسي في تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية منذ إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات). وقد نجحت جولات المفاوضات المختلفة في تخفيض متوسط التعريفة الجمركية من حوالي ٤٠ في المائة إلى نحو ٤ في المائة[٢٨]. وفي مؤتمر الدوحة، وافق الوزراء على البدء في مفاوضات على النفاذ إلى الأسواق للسلع غير الزراعية لخفض وإلغاء التعريفات الجمركية، بما في ذلك القمم التعريفية (عند مستوى ١٥ في المائة فأكثر تعتبر التعريفة "قمة تعريفية"[٢٩]) والتعريفة المرتفعة والتعريفة التصاعدية (وهي تلك التي ترتفع طبقا لدرجة التصنيع كما هو موضح في الجدول رقم ١)، وإزالة الإجراءات غير التعريفية على كل المنتجات خصوصا تلك التي تهم الدول النامية. وبينما تكون التعريفات الصناعية المطبقة منخفضة بوجه عام، تكون قمم التعريفة والتعريفة التصاعدية سائدة في المجالات التصديرية التي تؤثر على الدول النامية، وبالتالي تكون بمثابة معوق لجهودهم في زيادة وتنويع إنتاجهم. ومن الجدير بالذكر أن التعريفات المرتفعة والتصاعدية توجد بوجه خاص في القطاعات التي تستخدم العمالة الكثيفة مثل المنسوجات والملابس، والأحذية، والمنتجات الجلدية، والأسماك ومنتجاتها[٣٠].

الجدول ٥- التعريفة التصاعدية في دول مختارة (نسبة مئوية)

الدول / القطاعات		الولايات المتحدة الأمريكية ٢٠٠١	الاتحاد الأوربي (١٥ دولة) ٢٠٠٢	المكسيك ٢٠٠١	البرازيل ٢٠٠٠	البحرين ٢٠٠٠
الأغذية والمشروبات	١	٣,٢	١٢,٤	٢٢,٢	٩,٥	٤,٨
	٢	٩,٠	١٩,١	٢٧,١	١٤,٠	٢,٨
	٣	١٣,١	١٨,٨	٣٤,٥	١٦,٣	١١,٤
المنسوجات والملابس	١	٢,٢	٠,٩	١٢,٧	١٠,٦	٩,٥
	٢	٩,٨	٦,٧	١٧,٩	١٨,٧	١٠,٠
	٣	١٠,٣	٩,٧	٣١,٤	٢٢,٢	٨,٧
كل القطاعات	١	٢,٢	٧,٣	١٥,١	٩,٣	٦,٢
	٢	٥,٢	٤,٩	١٣,٢	١١,٩	٦,٢
	٣	٥,٧	٧,٠	١٨,٥	١٥,٨	٩,٠

(١) المرحلة الأولى من التصنيع (٢) شبه المصنع (٣) مصنع بالكامل

المصدر: World Trade Organization: Annual Report, 2003

وتبدي بعض الدول النامية قلقها حول تقديم تنازلات في المفاوضات الجديدة على المنتجات الصناعية والتي يمكن أن تؤثر على برامج التنمية الصناعية فيها وحصيلة الإيراد العام. كما تبدي هذه الدول قلقها نتيجة لتآكل الأفضليات الممنوحة في ظل نظام الأفضليات المعمم.

---

(٢٨) Guy Verhofstadt: "from Doha to Cancun: the hypocrisy behind Western compassion" November 2002.

(٢٩) World Trade Organization: Doha Development Agenda, Explanation

(٣٠) Martin Khor: "TWN Paper, the Post Doha Agenda and the future of the Trade System", TWN Third World Network – 10 May 2002

- موقف المفاوضات:

خلال عام ٢٠٠٢ وحتى نهاية آذار/مارس ٢٠٠٣ تم تقديم نحو ٢٥ مقترحا من الدول الأعضاء تركزت حول تخفيض أو إلغاء التعريفات، وإزالة المعوقات غير التعريفية، والتعامل مع السلع البيئية. وكانت المناقشات تدور حول الإطار العام للمفاوضات، وأن لم يكن قد تم إعداد طرق متفق عليها للمفاوضات. وقد تم إعداد أول مسودة بطرق المفاوضات بتاريخ ١٦ آيار/مايو ٢٠٠٣ تتضمن العناصر الرئيسية لطرق المفاوضات حول تخفيض التعريفة الجمركية أو إزالتها. وقد تم وضع صيغة رياضية لتحديد معدل التعريفة(٣١).

كما تم وضع تصور لإزالة التعريفة على منتجات قطاعات مقترحة مثل الإلكترونيات والسلع الإلكترونية، والأسماك ومنتجاتها، والأحذية، والمنتجات الجلدية، والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة، والمنسوجات والملابس. وأن يتم إزالة التعريفة من خلال ثلاث مراحل.

ولازلت هذه المسودة موضع نقاش في الوقت الحاضر ما بين الدول الأعضاء، رغم إن الاتفاق على طرق المفاوضات بشكل نهائي كان يجب أن يكون بنهاية آيار/مايو ٢٠٠٣.

أما بالنسبة للمعوقات غير التعريفية، فقد تركزت المناقشات حول أهمية تحديد تلك المعوقات حتى يتضح نطاق المفاوضات. وفيما يتعلق بالسلع البيئية، أكدت المناقشات على ضرورة التنسيق مع لجنة التجارة والبيئة بالمنظمة، التي هي أيضا تتابع هذا الموضوع.

٤- التجارة والبيئة

تهتم لجنة للتجارة والبيئة في منظمة التجارة العالمية بالقضايا المتعلقة بالتجارة والبيئة. وفي مؤتمر الدوحة اتخذ الوزراء لأول مرة قرارا بإدراج التجارة والبيئة في المفاوضات، وعلى ذلك فهي مفاوضات جديدة وتؤدي إلى اتساع تفويض المنظمة في موضوع التجارة والبيئة. وتتناول عدة مواضيع أهمها: ١) العلاقة بين قواعد منظمة التجارة العالمية والتزامات تجارية محددة في الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، ٢) تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية على السلع والخدمات البيئية، ٣) تبادل المعلومات ما بين سكرتارية الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف ومنظمة التجارة العالمية. وتتناول موضوعات التفاوض تأثير الإجراءات البيئية على النفاذ إلى الأسواق، والمواد ذات العلاقة باتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية والعلاقات البيئية. هذا وسوف يتم تقديم تقارير عن المفاوضات إلى المؤتمر الوزاري الخامس للمنظمة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

- موقف المفاوضات:

تقدمت عدة دول أعضاء بمقترحات للتفاوض حول الجوانب الثلاثة أو سمات المفاوضات التي سبق ذكرها، واتضح أن هناك نقاط اتفاق ونقاط اختلاف بين المشاركين في المفاوضات، فالدول المتقدمة والدول النامية تتفق على أهمية تحرير التجارة من أجل التنمية المستدامة وإزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية لقطاعات الزراعة، ومصايد الأسماك، والسلع والخدمات البيئية. أما نقاط التباين فهي أن الدول المتقدمة ترى التأكيد على تطبيق معايير بيئية ذات مستوى مرتفع، في حين

---

(٣١) $$T_1 = \frac{B \times T_a \times T_o}{B \times T_a + T_o}$$

حيث

T_1 = المعدل النهائي المثبت على أساس القيمة - T_o= معدل الأساس

T_a= متوسط معدلات الأساس - B= معامل بقيمة وحيدة (أو منفردة) يحدد بواسطة المشاركين في المفاوضات.

المصدر: World Trade Organization: "Draft Elements of Modalities for Negotiations on Non-Agricultural Products", TN/MA/W/35 – 16 May 2003

تخشى الدول النامية من تأثير اللجوء إلى مثل تلك المعايير لإعاقة النفاذ إلى الأسواق. وحتى نهاية آذار/مارس ٢٠٠٣ لم يكن هناك توافق في الآراء حول ذلك. وبصفة خاصة مسألة التجارة والبيئة والحاجة إلى إطار تعريفي لها ومزيد من التنسيق بين المنظمة وسكرتاريات الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف[٣٢].

٥- قضايا التنفيذ

تعد قضايا التنفيذ لاتفاقيات جولة أورجواي مطلبا رئيسيا للدول النامية، وأثيرت في عام ١٩٩٩ أثناء التحضير للمؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية والذي كان قد عقد في سياتل. وفي المؤتمر الوزاري الرابع والذي عقد في الدوحة تم اعتماد قرار بالتفاوض على قضايا التنفيذ وإيجاد حلول لها، وتم تحديد نهاية عام ٢٠٠٢ كموعد لتقديم تقارير حول تلك القضايا. إلا إن الموضوع غاية في التعقيد، وأن تقويم التقدم المحرز في المفاوضات عليه أمر يتسم بالصعوبة لسببين هما: ١) أن القرار الذي تم تبنيه في الدوحة يشمل ١١ اتفاقية بالإضافة لموضوع المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية، وتضم كل هذه الاتفاقيات قضايا واهتمامات كثيرة. ٢) يعالج عدد من هذه القضايا بواسطة أجهزة مختلفة في منظمة التجارة العالمية ذات العلاقة. فقضايا التنفيذ المتصلة بالملكية الفكرية تعالج في مجلس الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، وتعالج الزراعة في لجنة الزراعة، وهكذا. وهذا يمثل صعوبة في تقديم إطار واضح حول التقدم في المفاوضات.

ومن قضايا التنفيذ التي هي موضع نقاش منذ مؤتمر الدوحة:

أ- **تنفيذ اتفاقية المنسوجات والملابس:** من خلال المفاوضات، أبدت الدول النامية وفي تموز/يوليو ٢٠٠٢ قلقها نتيجة لعدم إحراز تقدم على المقترحات التي جاءت في القرار الخاص بقضايا التنفيذ. وتهدف هذه المقترحات إلى إسراع وتكثيف تحرير التجارة الدولية في قطاع المنسوجات والملابس وهو قطاع تملك دول نامية ودول أقل نمواً ميزة تنافسية فيه. وقد استفادت بعض الدول الصناعية المتقدمة كثيرا من الحماية ومن الفترة الزمنية الانتقالية الطويلة التي أتاحتها اتفاقية الملابس والمنسوجات والتي تنتهي بحلول عام ٢٠٠٥. ففي الولايات المتحدة الأمريكية تم إقرار قانون سلطة تشجيع التجارة، والذي يحوي مواد محددة لتأكيد الحماية لقطاع المنسوجات الأمريكي. كما ينادي الاتحاد الأوروبي بقواعد صارمة للمنشأ، ويدعو إلى اتخاذ إجراءات خاصة تتعلق بمكافحة الإغراق. واختلفت وجهات النظر في المفاوضات ما بين الدول المتقدمة والدول النامية.

ب- **تنفيذ اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية:** يشمل القرار حول قضايا التنفيذ بصفة أساسية تشكيل نظام مراقبة لنقل التكنولوجيا إلى الدول الأقل نمواً. وهو أحد قضايا التنفيذ الرئيسية وقضية خاصة بالمعونة الفنية وبناء القدرات للدول الأقل نمواً لمساعدتها على تنفيذ التزاماتها، فهي تحتاج مثلا معونة فنية في مجال الحواجز الفنية للتجارة، وكان قد تم تحديد نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ كموعد لانتهاء من تلك المفاوضات من خلال المجلس العام للمنظمة.

ج- **قضايا التنفيذ الخاصة بالزراعة:** أوضح قرار مراكش الإجراءات المتعلقة بالآثار السلبية المترتبة على تنفيذ برامج الإصلاح الخاصة بالزراعة في الدول المتقدمة على الدول الأقل نمواً والدول النامية المستوردة الصافية للغذاء، وهي قضية جوهرية تواجه هذه الدول.

---

(٣٢) http://www.wto.org/english/tratop_e/envir_e/envir_negotiations_e.htm

- موقف المفاوضات حتى نهاية آذار/مارس ٢٠٠٣[٣٣]

١- المنسوجات والملابس: لا زال هناك تباين في وجهات النظر بين الدول المتقدمة والدول النامية، ولم يتم التوصل إلى اتفاق حتى الآن.

٢- المعاملة الخاصة والتفضيلية: عجزت لجنة التجارة والتنمية في منظمة التجارة العالمية عن تقديم تقريرها حول القرار المناسب الخاص بالمعاملة الخاصة والتفضيلية لتكون أكثر فعالية حتى يمكن تطبيقها، ولم يتم حتى الآن إحراز تقدم في هذا الموضوع.

٣- الدعم والإجراءات التعويضية: هناك تباين في وجهات النظر بين الدول الأعضاء حول منهجية حساب الدعم والمتابعة. ولم يتم التوصل بعد إلى اتفاق بين الدول.

٤- مكافحة الإغراق: أوضح رئيس لجنة مكافحة الإغراق في تقريره إلى المجلس العام بأن مواقف الدول متباينة بدرجة كبيرة فيما يتعلق بالتنفيذ.

٥- التقويم الجمركي: كان من المقرر أن تقدم لجنة التقويم الجمركي تقريرها عن مخاوف الإدارات الجمركية حول القيمة المعلنة للواردات وذلك في نهاية عام ٢٠٠٢، إلا أنها طلبت تمديد المدة حتى ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٣.

٦- النفاذ إلى الأسواق: لم يتم التوصل إلى حل حول قضية التنفيذ هذه بحلول نهاية ٢٠٠٢، وتم إحالة الموضوع للمجلس العام.

٧- الجوانب التجارية لإجراءات الاستثمار: لا زال هناك اختلاف في الآراء بين الدول المتقدمة والنامية، حول التعريفات التي تمثل قيوداً للتجارة وتخلق تشوهات تجارية.

بوجه عام، لازالت المفاوضات على موضوع قضايا التنفيذ تراوح مكانها وليس هناك تقدم يذكر هذا وأصيبت الدول النامية بخيبة أمل في مجال التوصل إلى حل بشأن تنفيذ اتفاقيات جولة أورجواي. إلا أنه لا زال هناك أمل في إيجاد حلول توفيقية لتضييق الهوة بينها وبين الدول المتقدمة. وان سيؤدي عدم التوصل إلى حل إلى التأثير على مصداقية النظام التجاري العالمي الجديد.

٦- المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية

هذا الموضوع ليس بالموضوع الجديد، فقد أثير في جولة أورجواي، وجاء في كثير من الاتفاقيات[٣٤]، ويتعلق بإعطاء فترة زمنية أطول للدول النامية والأقل نمواً لتنفيذ الالتزامات، وزيادة الفرص التجارية المتاحة لها. وجاء إعلان الدوحة ليؤكد على أن الأحكام المتصلة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية والأقل نمواً تشكل جزءا أصيلا من اتفاقات منظمة التجارة العالمية. وقد اتفق الوزراء في الدوحة على إعادة النظر في الأحكام الخاصة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية بغية تقويتها، وجعلها أكثر دقة وأكثر فعالية وأكثر قابلية للتطبيق[٣٥]. وكلفت لجنة المفاوضات التجارية في منظمة التجارة العالمية لجنة التجارة والتنمية بالمنظمة بتقديم تقرير إلى المجلس العام للمنظمة يتضمن توصيات واضحة يتخذ في ضوئها القرار المناسب، على أن يكون ذلك قبل تموز/يوليو ٢٠٠٢.

---

(٣٣) World Trade Organization: "The Implementation Programme"

(٣٤) جاءت المعاملة الخاصة والتفضيلية في العديد من الاتفاقيات، على سبيل المثال: اتفاق الزراعة (المواد ٤ ، و١٥، والملحق ٥ الذي يوضح الفقرة ٢ من المادة ٤٩)؛ واتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية (المادة ١٠)؛ واتفاق المنسوجات والملابس (مادة ٦)؛ واتفاق القيود الفنية على التجارة (مادة ١٢)؛ واتفاق تطبيق المادة ٧ من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ١٩٩٤ (الجزء الثالث، مادة ٢٠)؛ واتفاق الدعم والإجراءات التعويضية (مادة ٢٧)؛ والاتفاق العام للتجارة في الخدمات (مادة ٤)؛ واتفاق الجوانب التجارية المتصلة بحقوق الملكية الفكرية (المواد ٦٦، و٦٧).

(٣٥) راجع الفقرة ٤٤ من إعلان الدوحة

وهناك جدل واسع النطاق حول تفعيل المواد الخاصة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية. وهو ما يعكس التعقيدات الفنية والسياسية في المفاوضات الحالية، ونوضح ذلك على النحو التالي[٣٦]:

أ- تجادل الدول المتقدمة حول الجهة ذات الاختصاص وتطرح فكرة أن معالجة موضوع المعاملة الخاصة والتفضيلية يكون من اختصاص أجهزة منظمة التجارة العالمية ذات العلاقة. وهذا يعني تجزئة الموضوع، مثلما تم بشأن قضايا التنفيذ، حيث هناك أكثر من ثماني لجان بالمنظمة. في حين ترى الدول النامية أنه من الأهمية بمكان أن يكون هناك جهة واحدة للتفاوض والتي تم تحديدها في لجنة التجارة والتنمية.

ب- تحديد المواد والشروط الخاصة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية تعد عملية معقدة في المفاوضات الحالية، لعدم وجود معيار لتصنيفها. ولذلك لم يحدث تقدم حقيقي في تحديد المواد أو الاشتراطات المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية لتكون ملزمة للدول المتقدمة.

ج- قدمت بعض الدول المتقدمة ضمن النقاش الدائر حاليا فكرة التخرج (على نمط شهادة التخرج من الجامعة) من فئة الدول النامية والدول الأقل نموا في تنفيذ هذه المواد.

د- اقترحت بعض الدول النامية نظاما للمراقبة لتقويم الاستفادة وأثر التنمية لهذه المواد، إلا أنه ليس هناك مقياسا محددا للتنمية.

هـ- لم يناقش بعد الاقتراح بتبني اتفاق إطار عام على المعاملة الخاصة والتفضيلية.

وقد انتهت الفترة الزمنية التي تم تحديدها بنهاية تموز/يوليو ٢٠٠٢ لتقديم توصيات من قبل لجنة التجارة والتنمية إلى المجلس العام، دون تقدم يذكر، وأخفق اجتماع تم في كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٢ حول هذا الغرض مما دعا لجنة التجارة والتنمية في شباط/فبراير ٢٠٠٣ إلى توصية المجلس العام للمنظمة باتخاذ ما يراه مناسبا.

ويمكن الاستنتاج أن ما يحدث بالنسبة للمعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية والأقل نموا هو نوع من التنصل من مسؤوليات والتزامات الدول المتقدمة تجاه حقوق الدول النامية. وإذا كانت هذه سمة من سمات النظام التجاري العالمي الجديد، فإنها في الحقيقة سوف تكون سببا في تعثره وفقدان مصداقيته, وإذا لم يحدث تقدم في هذا الموضوع بالإضافة لقضايا التنفيذ، ستكون المفاوضات القادمة بلا معنى.

٧- قواعد منظمة التجارة العالمية

يتناول برنامج مجموعة التفاوض على قواعد منظمة التجارة العالمية ثلاث موضوعات، طبقا لإعلان الدوحة، وهي: مكافحة الإغراق، والدعم والإجراءات التعويضية شاملا دعم الأسماك، والترتيبات الخاصة بالتجارة الإقليمية وذلك في محاولة لتحسين هذه القواعد وإبراز احتياجات الدول النامية والأقل نمواً. وقد بدأت المفاوضات منذ آذار/مارس ٢٠٠٢ من خلال تقديم مقترحات للتفاوض عليها من العديد من الدول المتقدمة والدول النامية. وسوف يتم تقديم تقرير عن التقدم المحرز إلى المؤتمر الوزاري الخامس.

وقدم عدد من الدول النامية مقترحات لإدخال تحسينات محددة على هذه الاتفاقيات، وهي لمجالات يكون التحسين فيها مطلوباً، وبوجه خاص، تعكس بعض المقترحات العمل على قضايا التنفيذ. كما أثارت العديد من الدول النامية قلقها حول الافتقار إلى الشفافية والمصداقية لمواد محددة

---

(٣٦) UNCTAD: "Development and Issues in the Post-Doha Work Programme of particular concern to Developing Countries", Geneva 7-18 October 2002

في اتفاقيتي مكافحة الإغراق، والدعم والإجراءات التعويضية. وهناك مصدر آخر يقلق الدول النامية وهو عدم التوازن ما بين الالتزامات لكل من الدول المتقدمة والدول النامية. وتدعو الدول النامية إلى تغييرات في التزامات الدعم المحظور والمطبق عليها، وكذلك المواد المتعلقة بتمويل الصادرات وائتمان الصادرات.

وبالنسبة لترتيبات التجارة الإقليمية، يدور النقاش حول التعريفات الجمركية، ومكافحة الإغراق، والدعم، وقواعد منشأ تفضيلية، ومدى تطابق هذه الترتيبات التجارية الإقليمية مع قواعد منظمة التجارة العالمية. ويتوقع أن تصبح المادة ٢٤ من الجات ١٩٩٤ القضية الرئيسية في عام ٢٠٠٤ في سياق المفاوضات الإقليمية الجارية والتي تتعلق بمنطقة التجارة الحرة لدول الأمريكتين وتوسيع الاتحاد الأوروبي وغيرها من الترتيبات التجارية الإقليمية، وضرورة أن تكون متطابقة مع قواعد واتفاقيات منظمة التجارة العالمية. وبالنسبة لترتيبات التجارة الإقليمية ما بين الدول النامية، سوف تعتمد أيضا على مراجعة للمواد الخاصة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية والتي يمكن أن تكون موضع اعتبار في مادة جديدة مثل المادة ٢٤. والجدير بالذكر أن زيادة عدد الاتفاقيات الإقليمية يجب أن تكون ركيزة للنظام التجاري العالمي متعدد الأطراف وليس أجزاء متناثرة هنا وهناك، تهدد منافع العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي[٣٧].

٨- الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية

ورد في إعلان الدوحة تكليف مجلس الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية على إيجاد حل سريع لمشكلة الأعضاء الذين لا يملكون قدرات كافية أو يفتقرون إلى قدرات التصنيع في قطاع الصناعات الدوائية، والذين يمكن أن يواجهوا صعوبات في الاستخدام الفعال لنظام الترخيص الإجباري[٣٨] وذلك عملا بالاتفاقية. ويعد هذا الموضوع ذو أهمية كبيرة للدول النامية وأحد أولوياتها التفاوضية. كما جاء في الإعلان إجراء مفاوضات حول إنشاء نظام متعدد الأطراف للإخطار عن المؤشرات الجغرافية لأنواع النبيذ والمشروبات الروحية وتسجيلها بحلول تاريخ عقد المؤتمر الوزاري الخامس[٣٩] وتمديد نطاق الحماية الإضافية الممنوحة للمؤشرات الجغرافية للنبيذ والمشروبات الروحية لتشمل منتجات أخرى، ومراجعة أحكام الاتفاقية. وبناء على ذلك، اجتمع مجلس الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية في آذار/مارس ٢٠٠٢ لبدء العمل على قائمة من القضايا مثل حقوق الملكية الفكرية والصحة العامة، والمؤشرات الجغرافية، والاختراعات الخاصة بالنبات والحيوان، والمعرفة التقليدية، ومراجعة عامة لاتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية. ومن بين هذه القضايا جاءت مناقشات حول الترخيص الإجباري للصناعات الدوائية حيث تكون الدولة في حاجة إلى دواء معين وليس لها قدرات إنتاجية محلية وغيرها من القضايا سابقة الذكر. هذا وقد تم تحديد نهاية كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٢ كموعد نهائي لعلاج هذه القضايا.

ولقد أصبحت قضية الأدوية وعلاج الأمراض المتوطنة في الدول نامية بمثابة هاجس يؤرق تلك الدول. فحق شراء براءات اختراع الأدوية مرتفعة جدا وتؤثر على أسعار المنتجات الدوائية. بيد أن التراخيص الإجبارية أمر مفيد لإنتاج دواء بأسعار أقل بكثير من تلك المنتجة في دول متقدمة. ولكن هذا الأمر يستحق وقفة من الدول النامية حول تشجيع الاختراعات في هذا المجال.

وقد حل نهاية كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٢ دون الوصول إلى حل لهذه القضايا، بسبب تباين وجهات النظر بين الدول المتقدمة والدول النامية. فالأولى بدأت في إثارة قضايا فرعية تعطي انطباعا

---

(٣٧) http://www.wto.org/english/tratop_e/dda_e/dda_e.htm

(٣٨) الفقرة السادسة من إعلان الدوحة

(٣٩) الفقرة ١٨ من إعلان الدوحة

بأنها لا ترغب في إيجاد حلول، فالولايات المتحدة الأمريكية مثلا تطرح موضوعات مثل كيفية قياس القدرة التصنيعية، والدول التي يمكن أن يشملها ذلك، ورأت دول متقدمة أخرى مثل الاتحاد الأوروبي أنه يمكن الرجوع إلى منظمة الصحة العالمية لتقويم ذلك والأمراض التي يغطيها إعلان الدوحة. إلا أن الدول النامية عارضت هذا الاتجاه في المناقشات. وهنا نود القول بأن شركات الأدوية العملاقة في الدول المتقدمة لها دور كبير في إثارة هذه القضايا الفرعية. هذا وقد قدمت دولة عربية هي الإمارات العربية المتحدة مقترحات في هذا الإطار يدعوا إلى تأمين القدرات الوطنية في قطاع الأدوية.

والواضح من المناقشات أن الشركات العاملة في مجال صناعة الأدوية في الدول المتقدمة تمثل عامل ضغط قوي في مجال صناعة الأدوية في الدول النامية، فهذه الصناعة مربحة جدا، وهناك دول نامية مثل البرازيل والهند قادرة على التصنيع والمنافسة في الأسعار ولذلك نجد تباينات في المفاوضات.

أما بالنسبة للمؤشرات الجغرافية، فقد جاءت مقترحات كثيرة خاصة من دول نامية ودول متقدمة، تشير إلى ضرورة أن تشمل الحماية المنتجات الأخرى بجانب النبيذ والمشروبات الروحية وأن يكون لها تسجيل متعدد الأطراف، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا ونيوزيلندا، عارضت ذلك. وأكدت مصر في مقترحها على أن التمييز بين الخمور والمشروبات الروحية والمنتجات الأخرى أمر لا مبرر له، كما أكدت على أهمية حماية المؤشرات الجغرافية للدول الأعضاء في ظل نظام المنافسة الحرة في الأسواق العالمية[٤٠]. وهكذا لم يتم التوصل أيضا إلى حل في هذه القضية.

٩- مراجعة تفاهم فض المنازعات

اتفق الوزراء في مؤتمر الدوحة على إجراء مفاوضات تستهدف تحسين وتوضيح التفاهم بشأن فض المنازعات بهدف التأكيد على الطبيعة العادلة ومتعددة الأطراف لجهاز تسوية المنازعات. وترتكز المفاوضات على العمل الذي تم إنجازه[٤١] من خلال مناقشات في جهاز تسوية المنازعات في المنظمة. هذا وقد تم تحديد نهاية آيار/مايو ٢٠٠٣ كموعد نهائي للمفاوضات، بحيث تكون خارج إطار "الحزمة الواحدة" وتطبق نتائجها في أقرب وقت ممكن.

وتناولت المفاوضات عدة قضايا، منها الإذعان لقرار نظام فض المنازعات، وعمل جهاز الاستئناف، وآلية تكوين فريق التحكيم، والأطراف الثالثة[٤٢]، والشفافية، والتعويضات، والمعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية. ولا زال هناك تباين في الآراء بين الدول الأعضاء ولم يتم التوصل إلى تفاهم عام حول تحسين نظام فض المنازعات.

والآن وبعد إيضاح موقف المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية للموضوعات موضع التفاوض، وتباين وجهات النظر بخصوصها فيما بين الدول المتقدمة والدول النامية، الذي أدى إلى عدم حدوث تقدم ملموس في المفاوضات الحالية وذلك حتى تاريخ إعداد هذه الورقة. فإن السؤال الذي يبرز هو: لماذا هذا التباين؟ يرجع التباين إلى زيادة عدد الدول المشاركة في المفاوضات خاصة الدول النامية، والتي بدأت تدرك مدى أهمية أن يكون لها دورا في المناقشة وصناعة القرار، بينما

---

(٤٠) World Trade Organization: IP/C/W/247 - 29 March 2001; and IP/C/W/247/Rev.1- 17 May 2001

(٤١) الزم مؤتمر مراكش الوزاري الدول الأعضاء على إجراء مراجعة لتفاهم فض المنازعات خلال أربع سنوات من نفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية (أي في الأول من يناير ١٩٩٩).

(٤٢) جاءت المادة ١٠ من التفاهم بشأن القواعد والإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات، "أن توفر لكل عضو له مصلحة جوهرية في أمر معروض على فريق تحكيم ما وأخطر الجهات بهذه المصلحة، يدعى في هذا التفاهم الطرف الثالث".

الدول المتقدمة غير متسرعة في اتخاذ قرارات في هذا الوقت لأنها لن تخسر شيئا إذا ما تم تأخير المفاوضات، بل على العكس في حالة نجاح المفاوضات فإنها قد تقدم التزامات في مجالات مثل تخفيض الدعم في الزراعة أو النفاذ إلى الأدوية بأسعار معقولة أو التزامات في المعاملة الخاصة والتفضيلية أو قضايا التنفيذ.

١٠- موضوعات يمكن أن تكون موضع مفاوضات مستقبلية

تمت إثارة هذه الموضوعات في المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية والذي كان قد عقد في سنغافورة عام ١٩٩٦ وهي: العلاقة بين التجارة والاستثمار، والتفاعل بين التجارة وسياسة المنافسة، والشفافية في المشتريات الحكومية، وتسهيل التجارة، وتم تشكيل مجموعات عمل في المنظمة لدراستها. وفي مؤتمر الدوحة تم إثارتها مرة أخرى من جانب الدول المتقدمة بغية تضمينها في جولة المفاوضات الحالية. وكحل وسط، اتفق الوزراء على إجراء مفاوضات في تلك الموضوعات بعد المؤتمر الوزاري الخامس، وذلك على أساس قرار يتخذ في هذا المؤتمر بالتوافق والإجماع الصريح بشأن أساليب المفاوضات[٤٣]. وبناء على ذلك فإن بدء المفاوضات مشروط بالإجماع الصريح للدول الأعضاء وتوافق الآراء فيما بينهم، بمعنى أنه إذا اعترضت دولة واحدة فإن ذلك يشير إلى عدم إجراء مفاوضات. وسنوضح فيما يلي هذه الموضوعات والمناقشات التي تدور حولها في مجموعات العمل الخاصة بها في المنظمة.

(أ) العلاقة بين التجارة والاستثمار

أقر المؤتمر الوزاري الأول في سنغافورة عام ١٩٩٦ تشكيل مجموعة عمل لدراسة العلاقة بين التجارة والاستثمار. وهناك عدة موضوعات كانت موضع مناقشات في مجموعة العمل هذه، وتشمل إطارا للمفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في الأوراق المالية والمستثمر، والشفافية، والأحكام المتعلقة بالتنمية والتي تهم الدول النامية، وعدم التمييز ما بين المستثمر المحلي والمستثمر الأجنبي، ونطاق الالتزامات المتعلقة بتجارة الخدمات، وضمانات ميزان المدفوعات، وتسوية المنازعات.

وقد تم تقديم العديد من المقترحات للمناقشة في مجموعة العمل، معظمها من الدول المتقدمة. وظهر في المناقشات أن الدول المتقدمة مثل الاتحاد الأوروبي وكندا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية ومعهم دولة نامية مرتفعة الدخل نسبياً مثل كوريا ينادون بعمل اتفاقية متعددة الأطراف عن الاستثمار. إلا أن الدول النامية والمنظمات غير الحكومية ترفض ذلك. وفيما يتعلق بالشفافية فإن معظم الدول تؤكد على ذلك خاصة فيما يتعلق بمناخ الاستثمار، إلا أن الدول النامية تبدي مخاوف تتعلق بمدى قدرتها على توفير الموارد اللازمة للشفافية.

وفيما يتعلق بتسوية المنازعات، فقد اختلفت الآراء ما بين الدول المتقدمة، فمثلا تنادي كندا بأن يكون نظام تسوية المنازعات حول التجارة والاستثمار في المنظمة أما الاتحاد الأوروبي فيطالب بإيجاد طرق لتحديد أساليب تعزز المرحلة الاستشارية لنظام فض المنازعات. وهكذا لا زال هناك تباين في وجهات النظر[٤٤]. ويتوقع أن يكون هناك مزيدا من المقترحات حتى انعقاد المؤتمر الوزاري الخامس

---

[٤٣] الفقرات ٢٠، ٢٣، ٢٦، ٢٧ من إعلان الدوحة.

[٤٤] The International Center for Trade and Sustainable Development (ICSTD), and the Institute for Sustainable Development (IISD): "The Singapore Issues: Investment, Competition Policy, Transparency in Government Procurement and Trade Facilitation" Doha Round Briefing series, Development since the Fourth WTO Ministerial Conference- February 2003.

وأحتل موضوع التجارة والاستثمار مكانة هامة في جدل واسع النطاق بين أعضاء المنظمة، فمنهم من يؤيد وجود اتفاقية دولية ومنهم من يعارض ذلك. وهنا نشير إلى عدة نقاط حتى يكون الموضوع واضحاً:

١- ترغب الدول النامية في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعمل على جذب المزيد منه، حتى يمكنها من التغلب على مشاكل مزمنة لديها تتمثل في زيادة العمالة، والإنتاج ورفع الإنتاجية، والحصول على التكنولوجيا المتقدمة، وغيرها. ويؤيد هذا القول ما قامت به دول كثيرة في إزالة المعوقات أمام الاستثمار الأجنبي سواء في الإطار المؤسسي أو التطبيقي. وتعتبر الصين وكوريا والمكسيك أمثلة جيدة على هذه الدول.

٢- ترغب الدول المتقدمة في حماية حقوق المستثمرين الأجانب، فهناك مخاطر تواجههم مثل التأميم، وعدم الاستقرار السياسي، وسيادة الاحتكار في بعض القطاعات، والتمييز، وإجراءات التقاضي في المحاكم والتي تأخذ وقتا طويلا، وفرض قيود من الحكومات تتعلق بتحويلات الأرباح إلى الخارج، وغيرها. ويجب دائما أن نشير إلى أن المستثمر يتوخى أقصى درجات الحذر والتي قد تصل إلى درجة الجبن والخوف، عند الإقدام على الاستثمار في دول أخرى.

٣- تؤيد كافة الدول الأعضاء تقريبا إزالة القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي، إلا أن هناك بعض القيود في قطاعات التعدين، والموارد الطبيعية والزراعة. وتتركز القيود في تجارة الخدمات في الخدمات المالية والاتصالات والطاقة والنقل والموانئ وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات العقارية وخدمات الأعمال والخدمات المتعلقة بالاستشارات القانونية. وترجع هذه القيود إلى حماية الاحتكارات في بعض الدول، أو إلى جماعات الضغط وقوة الاتحادات المستفيدة من عدم إزالة القيود على الاستثمار في الخدمات[٤٥].

٤- إن الكثير من الدول النامية في موقف المتردد، فهي تريد استثمارات أجنبية وفي نفس الوقت تخشى من إزالة القيود عليها وحماية حقوق المستثمرين. وهذا التناقض انعكس على سلوك المستثمرين والشركات العملاقة في الاستثمار في تلك الدول ولذلك فإن السياسات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول تحتاج إلى مراجعة واتخاذ قرار صائب. فليس معقولا أن ترفض وليس لديها قدرة على الإقناع وفي نفس الوقت نطلب وليس لديها تعزيزاً لذلك.

٥- إن التحديات التي تواجه الدول النامية، ومن بينها الدول العربية، تضع زيادة التجارة والاستثمار في مقدمة أولوياتها لمواجهة تلك التحديات. لذلك يجب عليها أن تعمل على تحسين مناخ الاستثمار لزيادة وتيرة الاستثمار المحلي وتعبئة المدخرات المحلية للتنمية. وكذلك جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يأتي من خلاله انتقال التكنولوجيا المتقدمة. هذا بالإضافة إلى العمل على تنشيط أسواق المال. ويتم تحسين هذا المناخ من خلال الأطر المؤسسية الفاعلة، والإصلاح الإداري والقانوني.

(ب) التفاعل بين التجارة وسياسة المنافسة

وافق الوزراء في الدوحة على أن المفاوضات في هذا الموضوع يمكن أن تأتي بعد المؤتمر الوزاري الخامس في حال توافق واضح في الآراء ما بين الدول الأعضاء على أساليب المفاوضات. وفي مجموعة العمل المشكلة لهذا الموضوع تتم مناقشة عدة موضوعات مثل الشفافية وعدم التمييز، والمؤسسات الاحتكارية وتأثيراتها، والممارسات التي تعارض المنافسة والتعاون الدولي.

---

[٤٥] World Bank: "Form Singapore to Cancun: Investment" Trade Note – 29 May 2003

وتشير المناقشات إلى أن دولا نامية مثل الهند وباكستان وماليزيا وفنزويلا وهونج كونج ترى أن موضوع الشفافية وعدم التمييز معمول به في منظمة التجارة العالمية، ولا يجب إعطاء موضوع التجارة وسياسة المنافسة أفضلية خاصة. كما تطالب دولا متقدمة بوجود إطار دولي متعدد الأطراف لهذا الموضوع. وترى بعض الدول النامية ضرورة التأكيد على المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية. وبالنسبة للمؤسسات الاحتكارية ترى بعض الدول ضرورة تعريف هذه المؤسسات وما يتصل بها. أما بالنسبة للتعاون الدولي في مجال تشجيع المنافسة فهناك دولا تدعمه مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان وتايلاند وكوريا. وفيما يتعلق بالمساعدات الفنية، ترى اليابان والولايات المتحدة ومصر أن تكون وفقا لاحتياجات الدول وأوضاعها. وإجمالا يمكن القول أنه لا يزال مبكرا الحكم على هذه المناقشات وهو ما سيأتي في المؤتمر الوزاري الخامس.

وتجدر الإشارة إلي أن الدول النامية تبدي دائما تخوفا من مجرد إثارة موضوعات الاحتكار والمنافسة، وتربط ذلك بالإمكانيات الضئيلة المتاحة لديها مقارنة مع ما هو متاح لدى الدول المتقدمة. إلا أننا يجب أن نكون واقعيين ومدركين لأهمية تحريك النشاط الاقتصادي من خلال المنافسة وعدم الاحتكار، فهذا يؤدي في النهاية لصالح المستهلك سواء للسلع أو الخدمات. وبدلا من القلق والتخوف يجب البدء بتهيئة البنيان الاقتصادي ليكون بيئة ملائمة للمنافسة التي ستكون بلا شك عاملا أساسيا لزيادة القدرة التنافسية، ويأتي ذلك من خلال التشريعات والسياسات الخاصة بالمنافسة. وهناك العديد من الدول العربية قد بدأت بالفعل في هذا الاتجاه.

(ج) الشفافية في المشتريات الحكومية

أشار إعلان الدوحة إلى نقطة هامة وهي أهمية وجود اتفاق متعدد الأطراف بشأن الشفافية في المشتريات الحكومية[٤٦]، وهذا لم يذكر في موضوعات سنغافورة الأخرى، كما أشار الإعلان أيضا -كما هو الحال في باقي موضوعات سنغافورة- إلى أن المفاوضات يمكن أن تبدأ بعد المؤتمر الوزاري الخامس، إذا كان هناك توافق صريح حول أساليب المفاوضات. وتم تحديد موضوعات الشفافية، بعدم تضييق المجال أمام المعاملة التفضيلية التي يحظى بها التوريد المحلي والموردين المحليين من البلدان، وتأمين المساعدة والدعم الفنيين اللازمين في مجال بناء القدرات. وعلى ذلك فإننا نلاحظ أن هناك اتجاه نحو إنشاء اتفاقية متعددة الأطراف بشأن الشفافية في المشتريات الحكومية تكون ملزمة للدول الأعضاء، وذلك من خلال نص الإعلان وليس من خلال المناقشات في مجموعة العمل فقط.

جاء موضوع المشتريات الحكومية كاتفاقية جماعية plurilateral agreement ضمن جولة أورجواي، وعدد أعضاءها ٢٥ عضوا فقط وهي اتفاقية اختيارية في الانضمام إليها. وهذا الموضوع بوجه عام قد جاء نتيجة لضغط من الدول المتقدمة لإدراجها. ويتوقع المراقبون ان تواجه الدول النامية ضغوطا للانضمام لهذه الاتفاقية أو توافق على تعددية هذه الآلية[٤٧]. وتلعب الولايات المتحدة الأمريكية الدور الرئيسي في هذا الخصوص، على مستوى السلع والخدمات. وهنا نود الإشارة إلى أن هذا الموضوع يندرج تحت اهتمامات الدول المتقدمة أكثر منه للدول النامية بهدف النفاذ إلى الأسواق في ظل إطار قانوني. وجاء إعلان الدوحة ليؤكد على ذلك في إطار "الشفافية"، أي افتراض أن الاتفاقية قائمة ولا ينقصها إلا الشفافية بينما يتيح للبعض الأخر افتراض أن عنصر "الشفافية" هو الوحيد محل البحث وذلك لطمأنة مخاوف الدول النامية، وهو ما يعني الكثير. وسيكون موضوع

---

[٤٦] راجع الفقرة ٢٦ من إعلان الدوحة

[٤٧] Bernard Hoekman: Government Procurement: How Does Discrimination Matter? World Bank and CEPR, June, 1999.

الشفافية في المشتريات الحكومية موضع جدل واسع النطاق في الأعوام القادمة، فهل يمكن لموردي دول نامية أن يقوموا بتوريد مشتريات حكومية في دولة متقدمة؟ هذا من جانب، ومن جانب آخر هناك موضوع السيادة الوطنية التي تعد مصدر خوف وقلق للعديد من الدول النامية. كما يجب أن تثار هنا مواضيع مثل: هل أصبحت الدول النامية دول مؤسسات يمكن أن تتناول هذا الموضوع؟ وهل ما تطلبه الحكومة من مشتريات يفوق أو يقل عن المعروض في الأسواق المحلية؟ وما هي تكاليف مثل هذا الاتفاقيات على الدول النامية؟ وهل هناك مجال للربح؟

من خلال المناقشات التي تدور في مجموعة العمل، لوحظ أن دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا، ترى أن تكون المناقشات على نطاق شمولي متسع، بينما ترى الهند أن تكون المناقشات محدودة ولموضوعات معينة. وتؤكد استراليا على الشفافية والمصداقية والمعاملة العادلة لجميع العروض. وبالنسبة للمعاملة التفضيلية للموردين المحليين، ترى الهند أن يكون ذلك طبقا للطاقات المختلفة في التوريد المحلي، وتطالب اليابان والولايات المتحدة بإلزام قانوني حول ذلك. أما فيما يتعلق بتسوية المنازعات، ترى دول نامية عدم إدراج هذا الموضوع ضمن نظام فض المنازعات، إلا أن كوريا تطالب بأن يكون ذلك ملزما. وهكذا لم يتم التوصل إلى اتفاق في المناقشات[٤٨].

وبوجه عام فإن هذا الموضوع جديد على آذان المفاوضين من الدول النامية،وسوف يكون هناك مناقشات مستفيضة حوله، لذلك من المبكر أن نجد توافقا في الآراء حول أي من القضايا المثارة.

(د) تسهيل التجارة

تسهيل التجارة هو أحد الموضوعات التي جاءت ضمن نتائج المؤتمر الوزاري الأول والذي عقد في سنغافورة ١٩٩٦. ومقارنة بالموضوعات الثلاثة الأخرى التي تمت الإشارة إليها سابقا، فأصبح تسهيل التجارة موضع اهتمام الدول النامية بشكل خاص وذلك لتحقيق هدف رئيسي يتمثل في انسياب التجارة السلعية فيما بين تلك الدول والدول المتقدمة دون معوقات إدارية ، إجرائية، أو فنية، ودون عوائق جمركية أو غير جمركية. ويشار إلى تسهيل التجارة على أنه التبسيط والتناسق للإجراءات المتعلقة بالتجارة الدولية السلعية واستخدام التكنولوجيا الحديثة والمعايير الدولية، والحصول على بيانات موثوق بها في هذا المجال[٤٩]. و يعتمد تسهيل التجارة على كفاءة البنية الأساسية والمتمثلة في الطرق ووسائل النقل، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والخدمات المالية (شاملة البنوك وشركات التأمين)، والتعريفات الجمركية والرسوم الأخرى، والإجراءات المتعلقة بالجمارك ونظم الإفراج عن السلع في الموانى والمطارات وتكاليف تلك الإجراءات، واستخراج تراخيص التصدير والاستيراد، ومدى استيفاء المعايير والمقاييس الدولية المتعلقة بجودة السلع وغيرها. وتجدر الإشارة هنا إلى أن إجراءات تسهيل التجارة تخفض التكاليف المرتبطة بالتصدير بنحو ٦ – ١٠ في المائة[٥٠].

ويرتبط تسهيل التجارة بعدد من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، مثل اتفاقية التقويم الجمركي وهو ما يعني تقدير قيمة الجمارك المطلوبة على السلع المستوردة، واتفاقية قواعد المنشأ والمتعلقة

---

(٤٨) http://www.wto.org/english/tratop_e/dda_e/dda_e.htm

(٤٩) John s. Wilson, Catherine L. Mann and Tsuneniro Otsuki: Trade Facilitation and Economic Development: Measuring the impacts, the world Bank Research Working Paper 2988, March 2003

(٥٠) John S. Wilson: Trade Facilitation and Customs Reform: The Post Doha Development Agenda, The World Bank, Asian Development Institute, Trade Policy Issues Workshop, Singapore, February 25 – March 1, 2002

بمنشأ السلعة المستوردة، واتفاقية إجراءات ترخيص الاستيراد، واتفاقية العوائق الفنية للتجارة والمتعلقة بالتعبئة والتغليف وغيرها، واتفاقية الشحن للسلع المستوردة. كما يرتبط تسهيل التجارة بأنشطة منظمة الجمارك العالمية مثل معاهدة كيوتو The Kyoto Convention. وتعنى المعاهدة الدولية بتبسيط وتناسق إجراءات الجمارك، وأنشئت عام ١٩٧٣ وتتناول في موادها وملاحقها الكثير حول تسهيل التجارة. كذلك هناك نشاط لمنظمة الجمارك العالمية حول برنامج إصلاح وتحديث الجمارك، وإعلان مجلس تعاون الجمارك والمتعلق بالاستقامة في الجمارك والذي يسمى بإعلان أروشا Arusha Declaration لعام ١٩٩٣. هذا وقد بذل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أنكتاد) جهوداً كبيرة في مجال تسهيل التجارة بدءا من إنشاء نقاط التجارة لتوفير البيانات حول السلع المختلفة والتي بلغت ١٨٠ نقطة تجارية في ١٠٩ دولة. كما يبذل البنك الدولي ومركز التجارة الدولية جهودا في هذا المجال. هذا بالإضافة إلى أنشطة منظمات إقليمية[٥١]. ويأتي ذلك لتحقيق هدف أوسع هو إزالة العوائق بكافة أنواعها أمام التجارة عبر الحدود.

وتدور مناقشات في مجموعة العمل المعنية بتسهيل التجارة في منظمة التجارة العالمية، وتتناول – طبقا لما جاء في إعلان الدوحة – مراجعة الجوانب المتصلة بتسهيل التجارة في المواد الخامسة والثامنة والعاشرة من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات ١٩٩٤)، وتوضيحها وتحسينها حسب الاقتضاء، ومراعاة احتياجات الدول الأعضاء وأولوياتهم في مجال تسهيل التجارة، لاسيما احتياجات الدول النامية والأقل نموا، وتقديم المساعدة الفنية والدعم الفني اللازمين لبناء القدرات في هذا المجال[٥٢].

وقد تم تقديم ١٩ مقترحا للمناقشة، منها ١٠ مقترحات من دول نامية. أوضحت بعض الدول النامية مثل باكستان، وماليزيا، وإندونيسيا، وكوبا أن المناقشة تشمل مراجعة الجوانب المتصلة بتسهيل التجارة وليس مفاوضات. وتتفق الدول على ضرورة تبسيط وتناسق الإجراءات الجمركية على الحدود، حيث أورد الاتحاد الأوربي أن هناك إفراطاً في الطلبات الخاصة بالبيانات والوثائق و الافتقار إلى الشفافية. كما يرى الاتحاد الأوربي أن المادة ٨ من اتفاقية الجات ١٩٩٤ والخاصة بالتصدير والاستيراد مادة هامة لتسهيل التجارة، إلا أنه يرى أن المادة ٥ قد وضعت في الأربعينات والوضع يختلف الآن. وبوجع عام تدعو الدول المتقدمة إلى إنشاء إطار متعدد الأطراف لتسهيل التجارة إلا أن الدول النامية تخشى من أن تدرج قضايا تسهيل التجارة ضمن نظام فض المنازعات[٥٣].

١١- موضوعات أخرى

كما هو الحال في المؤتمرين الوزاريين الأول والثاني واللذان أضافا موضوعات جديدة. جاء مؤتمر الدوحة بثلاث موضوعات جديدة هي: الاقتصادات الصغيرة، والتجارة والدين والمال، (وتم إنشاء مجموعة أو فريق عمل لكل منهما برعاية المجلس العام للمنظمة)، وموضوع التجارة ونقل التكنولوجيا (تم إنشاء فريق عمل له برعاية المدير العام للمنظمة).

وهناك موضوعات أخرى وردت في إعلان الدوحة مثل التجارة الإلكترونية والذي جاء ضمن نتائج المؤتمر الوزاري الثاني، والدول الأقل نموا، والتعاون الفني وبناء القدرات.

(أ) الاقتصادات الصغيرة

هو أحد الموضوعات التي أثيرت لأول مرة في مؤتمر الدوحة، ويتناول الدول الصغيرة في المساحة والدخل والموارد. وتواجه الاقتصادات الصغيرة تحديات في مشاركتها في التجارة العالمية.

---

(٥١) Brian Rankin Staples: Trade Facilitation, October 19, 1998 Draft.

(٥٢) الفقرة ٢٧ من إعلان الدوحة

(٥٣) مقترحات الدول المقدمة إلى منظمة التجارة العالمية

وقد اتفق الوزراء في مؤتمر الدوحة على تشكيل برنامج عمل يرعاه المجلس العام للمنظمة. ويهدف إلى دراسة القضايا المتصلة بالتجارة في الاقتصاديات الصغيرة بغرض إعداد معالجات للقضايا التي تحدَّد على أنها تؤدي إلى الإدماج الكامل للاقتصاديات الصغيرة والضعيفة في النظام التجاري متعدد الأطراف، مع عدم اعتبار هذه الاقتصاديات الصغيرة فئة فرعية بين أعضاء منظمة التجارة العالمية. وينظر المجلس العام في برنامج العمل ويقدم إلى الدورة الخامسة للمؤتمر الوزاري توصيات بشأن الإجراءات اللازمة[٥٤].

وقد وافق المجلس العام في الأول من آذار/مارس ٢٠٠٢ على مناقشة هذا الموضوع في جلسات متخصصة في لجنة التجارة والتنمية لتقوم بتقديم تقرير إلى المجلس العام. وشاركت الدول ذات الاقتصادات الصغيرة بفاعلية في هذه المناقشات وتقدمت بوثيقة تحدد أسس الاقتصادات الصغيرة[٥٥]. كما تم تقديم ١٧ مقترحا تتناول القضايا المتصلة بالتجارة في هذه الدول، وتناولت اتفاقيات التجارة الإقليمية، والدعم، وقواعد منظمة التجارة العالمية، والمساعدات الفنية وبناء القدرات، والانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وتأهيل هذه الاقتصادات. هذا وترى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي أن هناك حاجة لمناقشات متسقة حول المعونة الفنية لتلك الدول، وغيرها قبل إصدار توصيات ترفع إلى المؤتمر الوزاري الخامس[٥٦].

(ب) التجارة والدين والمال

تواجه العديد من الدول النامية مشاكل دين خارجي خطيرة، وكذلك عبء الأزمات المالية ومخاطر نشوبها. وقد اتفق الوزراء في مؤتمر الدوحة على دراسة العلاقة القائمة بين التجارة والدين والمال، ضمن فريق عمل يرعاه المجلس العام، والنظر في أي توصيات محتملة بشأن الخطوات التي يمكن اتخاذها ضمن صلاحية منظمة التجارة العالمية واختصاصاتها، لتعزيز قدرة النظام التجاري متعدد الأطراف على المساهمة في إيجاد حل يتسم بالاستدامة لمشاكل المديونية الخارجية التي تواجه البلدان النامية والأقل نموا، وتقوية تماسك التجارة الدولية والسياسات المالية والنقدية، وبهدف حماية النظام التجاري العالمي من آثار عدم الاستقرار المالي والنقدي، على أن يقدم المجلس العام للمنظمة تقريراً حول التقدم المحرز في هذا العمل إلى المؤتمر الوزاري الخامس[٥٧].

فيما يخص العلاقة بين التجارة والمال، أوضحت المناقشات أن بعض الدول النامية مثل إندونيسيا والهند وباكستان والصين ومجموعة الدول الأفريقية تطالب بأن يسمح النظام التجاري متعدد الأطراف للدول النامية بتطبيق سياسات تنموية تسهم في برامج الإصلاح المالي والنقدي، أما الدول المتقدمة فترى أن أفضل الطرق لحل المشاكل المالية لتحقيق تنمية مستدامة هو تحرير التجارة.

وبالنسبة للعلاقة بين التجارة والدين ناقش فريق العمل مسألة النفاذ إلى الأسواق لصادرات الدول النامية كوسيلة لتقليص ديونها، والمرونة في استخدام قيود موازين المدفوعات من جانب الدول المثقلة بالديون. وأوضحت بعض الدول النامية مثل البرازيل والهند ومصر وفنزويلا ضرورة إيجاد سياسة متعددة الأطراف لنفاذ السلع الأولية إلى أسواق الدول المتقدمة، لدور النفاذ إلى الأسواق في معالجة الدين الخارجي. أما الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والاتحاد الأوربي فقد أكدت على أهمية المنافسة داخليا في أي دولة من خلال إصلاح آليات السوق[٥٨]. وفيما يتعلق

---

[٥٤] الفقرة ٣٥ من إعلان الدوحة

[٥٥] World Trade Organization: WT/COMTD/SE/W/1

[٥٦] World Trade Organization: "WT/COMTD/SE/W/3" – 28 June 2002

[٥٧] الفقرة ٣٦ من بيان الدوحة

[٥٨] World Trade Organization: "Report of the working group on Trade, Debt and finance to the General Council, 2002", WT/WGTDF/1 - 18 November 2002.

بالتماسك والتعاون بين المؤسسات الدولية، انتقدت الدول النامية عدم وجود تماسك ما بين النظام التجاري العالمي الجديد والمؤسسات المالية الدولية كما انتقدوا التقرير الذي تقدمت به سكرتارية منظمة التجارة العالمية والذي حدد بعض النقاط للتعاون مثل الاستثمار والمشتريات الحكومية وسياسة المنافسة[٥٩].

(ج) التجارة ونقل التكنولوجيا

جاء هذا الموضوع أيضا بطلب من الدول النامية، مستهدفة تنفيذ ما ورد في بعض اتفاقيات منظمة التجارة العالمية والمتعلقة بنقل التكنولوجيا إلى الدول النامية حتى تتمكن من زيادة إنتاجها وإنتاجيتها وتحقيق شروط الجودة المطلوبة. ورد إعلان الدوحة أن الوزراء اتفقوا على دراسة العلاقة بين التجارة ونقل التكنولوجيا ضمن فريق عمل يرعاه المدير العام للمنظمة، والنظر في أي توصيات محتملة بشأن الخطوات التي يمكن اتخاذها ضمن صلاحيات المنظمة[٦٠]. وعلى ذلك فقد تم تحديد قضيتين هما: العلاقة بين التجارة ونقل التكنولوجيا، وإجراءات يمكن اتخاذها ضمن صلاحيات المنظمة لنقل التكنولوجيا إلى الدول النامية.

وقد تم تقديم مقترحات من ١٥ دولة نامية من بينهم مصر، تناولت خمس قضايا هي: المواد المتعلقة بنقل التكنولوجيا في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وعمل التحليلات اللازمة وتحديد مجالات التعاون الفني، والمجالات التي يكون عليها إجماع، والتعاون مع المنظمات الدولية ذات العلاقة. كما قدم الاتحاد الأوربي مقترحاً تناول المنهاج الواجب استخدامه، وكذلك تقديم وجهة نظر شاملة من قبل سكرتارية المنظمة تتناول العمل الذي له علاقة بهذا الموضوع الذي يتم تناوله من قبل لجان وفرق عمل بالمنظمة، والاتفاقيات الدولية الموجودة، والمعاهدات ومذكرات التفاهم وأية وثائق لها علاقة، شاملا ذلك الوثائق التي أعدتها منظمات دولية[٦١]. وترى دول متقدمة مثل الولايات المتحدة ودول أخرى في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، أن الإعلان الوزاري لا يلزم بتقديم مقترحات حول نصوص اتفاقات منظمة التجارة، وأن يتم مناقشة إيجاد آلية لتطوير التنمية التكنولوجية. وحتى يحين موعد المؤتمر الوزاري الخامس، لم يستجد مقترحات أخرى تعالج هذا الموضوع.

(د) الدول الأقل نموا

هو موضوع قديم تمت إثارته أكثر من مرة خاصة فيما يتعلق بالنفاذ إلى الأسواق، وانضمام الدول الأقل نموا إلى منظمة التجارة العالمية. وفي مؤتمر الدوحة كان هناك اهتمام خاص بهذا الموضوع. وقد ورد في الإعلان الوزاري للمؤتمر، أن مواصلة اندماج الدول الأقل نموا في النظام الاقتصادي متعدد الأطراف يتطلب عملا مشتركا ومتكاملا على ثلاثة مستويات هي: النفاذ إلى الأسواق، ودعم تنوع الإنتاج والصادرات، والمساعدة الفنية وبناء القدرات، وإعطاء أولوية إلى انضمام الدول الأقل نموا إلى المنظمة [٦٢].

وقد تبنت اللجنة الفرعية للدول الأقل نموا في منظمة التجارة العالمية والمنبثقة عن لجنة التجارة والتنمية، في برنامج عملها القضايا التالية: (١) المساعدات الفنية وبناء القدرات المرتبطة

---

(٥٩) The International Center for Trade and Sustainable Development (ICSTD), and the Institute for Sustainable Development (IISD): "Trade, Debt and Finance" Doha Round Briefing series, Development since the Fourth WTO Ministerial Conference- February 2003.

(٦٠) الفقرة ٣٧ من إعلان الدوحة

(٦١) World Trade Organization: "Report 2002 of the Working group on Trade and Transfer of Technology" - WT/WGTTT/4 - 10 December 2002

(٦٢) الفقرة ٤٢ من إعلان الدوحة

بالتجارة (٢) النفاذ إلى الأسواق بالنسبة لمنتجات الدول الأقل تقدما (٣) دعم الدول الأقل تقدما من قبل الوكالات الدولية في مجالات تنويع الإنتاج والصادرات (٤) توجيه عمل منظمة التجارة العالمية والمنظمات ذات الصلة من خلال برنامج عمل خاص بالدول الأقل نموا (٥) مشاركة الدول الأقل نموا في النظام التجاري متعدد الأطراف (٦) انضمام الدول الأقل نموا إلى منظمة التجارة العالمية (٧) متابعة القرارات والإعلانات الوزارية ذات الصلة. ولم يصدر عن المناقشات في اللجنة الفرعية الخاصة بالدول الأقل نموا نتائج جوهرية حتى الآن.

(هـ) التجارة الإلكترونية

نتج هذا الموضوع عن المؤتمر الوزاري الثاني في أيار/مايو ١٩٩٨ وتم إنشاء برنامج عمل شامل لدراسة الجوانب المختلفة للتجارة الإلكترونية. وأعتمد المجلس العام للمنظمة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ خطة عمل البرنامج لدراسة قضايا التجارة الإلكترونية في مجلس التجارة في السلع والخدمات، ومجلس الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، ولجنة التجارة والتنمية. وجاء إعلان الدوحة ليؤكد على أهمية التجارة الإلكترونية والاتفاق على مواصلة برنامج العمل، على أن يقوم المجلس العام ببحث أنسب الترتيبات المؤسسية لإدارة البرنامج، ورفع تقرير بذلك إلى الاجتماع الوزاري الخامس. كما تضمن الإعلان استمرار الدول الأعضاء في عدم فرض رسوم جمركية على عمليات التجارة الإلكترونية حتى انعقاد المؤتمر الوزاري الخامس. ولا يزال العمل مستمراً في هذا البرنامج.

وعكست المناقشات وجود تباين في توجهات الدول الأعضاء حول ما إذا كان التعامل مع موضوع التجارة الإلكترونية في المنظمة سيتم من منظور سلعي أو خدمي، وبالتالي إمكانية خضوع التجارة الإلكترونية مستقبلاً لنصوص وأحكام الاتفاقات السلعية أو الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات. والتوجه العام هو اعتبار أغلب التعاملات التجارية الإلكترونية على الإنترنت كخدمات. وقد أجمع المجلس العام على أهمية إتاحة المزيد من الوقت للدول الأعضاء لبحث هذا الموضوع.

وتشير إحدى الدراسات[٦٣] إلى أن العائد من التجارة الإلكترونية بلغ نحو ٣٣٠ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، ويتوقع أن يصل إلى تريليون دولار في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥. وتشمل التجارة الإلكترونية المبيعات ما بين منشآت الأعمال وعروض عن السلع، وبرامج الحاسب الآلي، وتتناول الخدمات مثل الاستشارات الطبية والمحاسبية والقانونية، وخدمات المشاركة المتلفزة في المؤتمرات video conference والتجارة في الأسهم والسندات والمعاملات البنكية.

ولازالت هناك قضايا كثيرة تتعلق بالتجارة الإلكترونية وتحتاج إلى إطار مؤسسي دولي وكذلك إطار تشريعي محلي، فهناك قضايا تتعلق بالسطو على بطاقات الائتمان، وحقوق الملكية الفكرية مثل حق المؤلف والمقطوعات الموسيقية والأفلام السينمائية، وقضايا تتعلق بالضرائب على المنتجات التي يتم الاتجار بها من خلال الإنترنت، وقضايا خاصة بالسرية وعدم المساس بالمعلومات الشخصية والتجارية والعلمية، وقضايا تتعلق بالبنية الأساسية للتجارة الإلكترونية والنفاذ إلى الشبكة العنكبوتية وغيرها من القضايا التي يجب أن تجد تعاونا دوليا لإيجاد حلول لها.

(و) التعاون الفني وبناء القدرات

أكد الوزراء في مؤتمر الدوحة على أن التعاون الفني وبناء القدرات يشكلان عنصرين أساسين في البعد التنموي للنظام التجاري متعدد الأطراف. ورحبوا بالاستراتيجية الجديدة لمنظمة

---

(٦٣) Walter Hellerstein: Electronic Commerce and the challenge for tax administration, WTO on Revenue of E-Commerce for Development, Geneva, Committee on Trade and Development, Seminar Switzerland 22 April 2002

التجارة العالمية والتي تتعلق بالتعاون الفني وبناء القدرات والنمو والتكامل. وتكليف أمانة المنظمة بالتنسيق مع الوكالات ذات الصلة لدعم المساعدة الوطنية الرامية إلى إدراج التجارة ضمن الخطط الوطنية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاستراتيجيات الخاصة بتخفيف حدة الفقر[٦٤]. هذا وقد تم تحديد عدة مجالات لتقديم التعاون الفني هي: (١) قضايا التنفيذ، (٢) القدرة التفاوضية للدول، (٣) قضايا السياسة التجارية في الدول، (٤) قضايا الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، (٥) تكنولوجيا المعلومات.

وقد شدد إعلان الدوحة على ضرورة تقديم المساعدة الفنية بالتنسيق مع الجهات الثنائية الأطراف في لجنة دعم التنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والمؤسسات ذات الصلة الإقليمية منها والمشتركة بين الحكومات[٦٥]. كما جاء في الإعلان تكليف لجنة الميزانية والمال والإدارة بالمنظمة بوضع خطة يعتمدها المجلس العام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، على أن تتضمن هذه الخطة تمويلا طويل الأجل للمساعدة الفنية التي تقدمها منظمة التجارة العالمية[٦٦].

وهناك التزامات بتقديم المساعدات الفنية ودعم القدرات لعديد من القضايا التي تم تناولها في مؤتمر الدوحة، حيث ورد ذلك في نحو ١٢ فقرة من إعلان الدوحة، وهي الفقرات ١٦، و٢٢، و٢٣، و٢٥-٢٧، و٣٨- ٤٠، و٤٢-٤٣. وتم التأكيد على الفقرة ٢ والمتعلقة بأهمية دور برامج المساعدة الفنية وبناء القدرات ذات التمويل المستدام. هذا وسوف يقوم المدير العام للمنظمة بتقديم تقرير حول ذلك إلى المؤتمر الوزاري الخامس[٦٧].

وحقق هذا الموضوع تقدما ملحوظا في جولة المفاوضات الحالية، حيث تقدم منظمة التجارة العالمية من خلال إدارة التعاون الفني وبالتنسيق مع باقي الإدارات، كافة المساعدات الفنية للدول النامية والأقل نموا حتى تتمكن من الاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد. ويأتي ذلك في الدورات التدريبية المكثفة، وعقد ورش العمل، والمساعدة الفنية في الانضمام للمنظمة، وتوضيح الاتفاقيات، وتدريب كوادر من الدول النامية والأقل نموا، وغيرها. وقد كان لذلك أثرا ملحوظا في زيادة الوعي بقضايا النظام التجاري العالمي الجديد، وإن كان هناك مزيد من الحاجة إلى تكثيف الجهود المبذولة في هذا الشأن.

وتقوم الإسكوا بالتعاون مع كل من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، ومنظمة التجارة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) في تقديم المساعدات الفنية للدول العربية، من خلال ورش العمل، والدورات التدريبية على التجارة في الخدمات ونظام فض المنازعات وموضوعات تأتي في إطار الملكية الفكرية مثل التراخيص الإجبارية الخاصة بصناعة الدواء والمؤشرات الجغرافية، وحماية حقوق الملكية الفكرية في مجال التجارة الإلكترونية وغيرها. هذا بالإضافة إلى عقد اجتماعات على مستوى الخبراء على العديد من قضايا التجارة العالمية. كما قدمت الإسكوا بالتعاون مع المنظمات الإقليمية الأخرى مثل صندوق النقد العربي ورش عمل تدريبية ومؤتمرات حول قضايا منظمة التجارة العالمية.

ثالث- المكاسب والتكاليف الناجمة عن نجاح أو فشل مؤتمر كانكون

لم تأخذ المؤتمرات السابقة لمنظمة التجارة العالمية نفس مستوى الاهتمام الذي يلقاه مؤتمر كانكون قبل انعقاده وذلك لأنه يأتي في وسط جولة مكثفة من المفاوضات الجارية وسوف يعرض فيه ما تم إنجازه منذ المؤتمر الوزاري الرابع بالدوحة.

---

[٦٤] الفقرة ٣٨ من إعلان الدوحة
[٦٥] الفقرة ٣٩ من إعلان الدوحة
[٦٦] الفقرة ٤٠ من إعلان الدوحة
[٦٧] الفقرة ٤١ من إعلان الدوحة

إن نجاح أو فشل مؤتمر ما يأتي طبقا للعوامل التي تساعد على النجاح وأخرى التي تؤدي إلى الفشل، وحيث أنه لا يفصلنا عن مؤتمر كانكون سوى فترة قليلة، فإنه يمكننا أن نوضح الملامح العامة لهذا المؤتمر، أخذين في الاعتبار أنه يمكن حدوث أمور كثيرة قبل انعقاد المؤتمر. وسنعرض هنا تقويم لعوائد النجاح وتكاليف الفشل.

ألف- عوائد النجاح وتكاليف الفشل

يجب أن يكون معروف أن مؤتمر كانكون هو بمثابة اختبار لقواعد النظام التجاري العالمي الجديد، واختبار لنوايا الدول الأعضاء في المنظمة، وأن آثار النجاح أو الفشل سوف تنعكس على العالم كله.

١- مكاسب النجاح

تتمثل المكاسب التي يمكن أن تتأتى نتيجة لنجاح مؤتمر كانون بما يلي:

- المكاسب المادية: تشير إحدى التقديرات إلى أن إزالة العوائق أمام التجارة في الزراعة والصناعة والخدمات بنحو الثلث يمكن أن تدعم أو تقوي الاقتصاد العالمي بما قيمته ٦١٣ بليون دولار، وهو ما يوازي إضافة بنيان اقتصادي بحجم كندا إلى الاقتصاد العالمي، وإن إزالة كافة العوائق يمكن أن تضيف نحو ١,٣ تريليون دولار وهو ما يوازي أكثر من ضعفي اقتصاد الصين. وأن معظم الفوائد المتأتية من ارتفاع النمو الاقتصادي ستكون لصالح الدول النامية[٦٨]. كما يشير التقرير السنوي لمنظمة التجارة العالمية لعام ٢٠٠٣، أن إزالة الحواجز على التجارة السلعية في كل من الدول المتقدمة والنامية، في إطار برنامج عمل الدوحة، يمكن أن يؤدي إلى أرباح تتراوح من ٢٥٠ بليون دولار إلى ٦٢٠ بليون دولار سنويا، ثلثها من نصيب الدول النامية[٦٩]. وهذا يمكن أن يتحقق إذا ما تم إحراز تقدم في المفاوضات المتعلقة بالزارعة والمنتجات غير الزراعية والخدمات، وبالشكل الذي يخاطب ويلبي مطالب وأولويات الدول النامية.

- سيكون لنجاح مؤتمر كانكون أثر إيجابي واضح نتيجة لاندماج الدول النامية والأقل نمواً وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي، مما يعني تخفيف حدة الفقر في تلك الدول من خلال الاستثمارات وزيادة فرص العمالة والتصدير.

- سيؤدي نجاح مؤتمر كانكون إلى زيادة الثقة بمنظمة التجارة العالمية والنظام التجاري العالمي الجديد بأكمله حيث يعني أن هناك أمل في تنفيذ ما اتفق عليه.

- سيكون في حالة نجاح مؤتمر كانكون هناك اتفاقا أكيدا على الاستمرار في جولة المفاوضات حتى بداية عام ٢٠٠٥، نتيجة إحساس الدول النامية والأقل نموا بأنها ليست موضع تهميش.

- سيشهد الاقتصاد العالمي استقراراً نسبيا في حال نجاح هذا المؤتمر، وذلك إذا تم التوصل إلى حلول بالنسبة لقضايا المعاملة الخاصة والتفضيلية، وقضايا التنفيذ، والصحة العامة، وهي قضايا تهم الدول النامية.

- سيفضي نجاح مؤتمر كانكون إلى إطلاق جولة مفاوضات حول موضوعات سنغافورة وهي التجارة والاستثمار، والتجارة وسياسة المنافسة، والشفافية في المشتريات الحكومية، وتسهيل النجارة.

---

(٦٨) World Trade Organization: Statistics on Globalization, 2001

(٦٩) World Trade Organization: Annual Report, 2003

٢- تكاليف الفشل

إذا لم ينجح في مؤتمر كانكون، فإنه لن يكون مثلما حدث في سياتل، أو سيكون التكاليف باهظة. ويشير المدير العام لمنظمة التجارة العالمية إلى ذلك كما يلي[٧٠]:

- الفشل في إحراز تقدم في كانكون سيكون معوقا رئيسياً لجولة المفاوضات التي انطلقت في عام ٢٠٠٢، ويؤدي إلى اهتزاز الثقة في النظام الاقتصادي العالمي والذي يعد في حالة لا يقين، فهناك اعتبارات يمكن أن تعني أن النظام الاقتصادي الجديد لم يختبر بعد في أوقات صعبة، والفشل يعني هشاشة هذا النظام.

- الفشل في كانكون سيكون بمثابة مؤشر ضار للدول النامية. ففي السنوات الأخيرة، اعتمدت الدول النامية مبدأ حرية التجارة والانفتاح وانضمت إلى منظمة التجارة العالمية، اعتقادا منها بأن ذلك هو مفتاح النمو والتنمية وإزالة الفقر. واقتنعت هذه الدول بالحاجة إلى قواعد قوية متعددة الأطراف وليست ضعيفة وإلى تحرير أكثر للتجارة، وإلى منظمة تجارة عالمية قوية وليست ضعيفة. وقد وافقت الدول النامية على إطلاق مفاوضات جديدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ على وعد بأنها ستقود إلى فتح الأسواق، وتخفيض الدعم وتحرير التكنولوجيا، وهي قضايا لها أهميتها بالنسبة لهذه الدول. لذلك عدم إحراز تقدم ملموس قبل كانكون سيكون بمثابة مخاطر مؤداها أن شعار أو فكرة "جولة التنمية" هو شعار مفرُغ من معناه.

- عدم إحراز تقدم في كانكون يحمل مخاطر إلى وجود منظمة التجارة العالمية واستمرارها، فهي تحت المنظار، حيث اتسعت العضوية بها، وبها قواعد حول اتفاقياتها، وبها نظام لفض المنازعات. فهي تعتبر الآن منظمة محورية لإدارة العلاقات الاقتصادية الدولية، وهنا فإن الفشل سيضر بمصداقية المنظمة، وسيكون هناك شكوكا في أنها منتدى للمفاوضات.

- فشل كانكون سوف يؤدي إلى العودة إلى التعاملات الإقليمية والثنائية كأساس للنظام التجاري العالمي، علما بأن التجمعات الإقليمية يجب أن تكون مكملا للنظام التجاري العالمي الجديد وليست بديلة له.

- فشل كانكون يمكن أن يكون له تأثير على المفاوضات المستقبلية الخاصة بالتجارة والاستثمار، والتجارة وسياسة المنافسة، والشفافية في المشتريات الحكومية، وتسهيل التجارة.

- سيكون هناك خسائر مادية فادحة في حال الفشل، فحجم المكاسب التي سبقت الإشارة إليها لن تتأتى، وستعاني الدول المتقدمة والدول النامية كثيراً. ستواجه الدول المتقدمة مصاعب في مجال فتح الأسواق وحرية التجارة، بينما ستصاب الدول النامية والدول الأقل نمواً بالإحباط وخيبة الأمل في النظام متعدد الأطراف، وليس بعيداً أن تبحث عن نظام بديل يحقق طموحاتها. إلا أنه يجب الإشارة هنا إلى أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء سوف تتسع أكثر مما هي عليه الآن، فهناك ١,٢ بليون نسمة يعيشون على أقل من دولار في اليوم ونحو ٢,٨ بليون يعيشون على أقل من ٢ دولار في اليوم[٧١]. وهذا يعني أن ثلثي العالم فقير جداً. وهذا الحال سوف يؤدي - في حال عدم الوصول إلى العدالة في النظام التجاري العالمي الجديد - إلى أي شيء يمكن تخيله بما في ذلك تداعيات سياسية خطيرة قد تحمل في طياتها عوامل مشجعة على عدم الاستقرار والعنف والإرهاب.

---

(٧٠) World Trade Organization: "Why Cancun matter" - Speeches of Director General – 26 November 2002

(٧١) World Trade Organization: Statistics

باء- استنتاجات

من المناقشات السابقة، والتي تناولت مؤتمر الدوحة والمفاوضات التي انطلقت من خلال برنامج الدوحة للتنمية، وموقف المفاوضات على الموضوعات والقضايا المختلفة، والتقويم الأولي للمكاسب والتكاليف الناجمة عن نجاح أو فشل مؤتمر كانكون، يمكننا أن نقدم الاستنتاجات التالية:

١- نجح المؤتمر الوزاري الرابع في إطلاق جولة جديدة من المفاوضات، وساعد على ذلك عوامل سياسية وأحداث دولية ورغبة من الدول الأعضاء في المنظمة بإعطاء الثقة في النظام التجاري العالمي الجديد. إلا أن هذه الجولة مثقلة بموضوعات تتناول الاتفاقيات التي نتجت عن جولة أوروجواي (والتي استمرت ٨ سنوات، من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٤)، بالإضافة إلى موضوعات جديدة وإضافية تستلزم الدراسة في مجموعات عمل شكلت لها، والفترة الزمنية لذلك هي ٣ سنوات فقط (من بداية ٢٠٠٢ الى نهاية ٢٠٠٤). لذلك يلاحظ من المتابعة المستمرة للمفاوضات أن هناك جهدا كبيرا من المفاوضين لملاحقة الموضوعات موضع التفاوض.

٢- يتسم موقف الدول المتقدمة في المفاوضات بعدم الرغبة في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه، سواء في جولة مفاوضات أورجواي، أو في جولة المفاوضات الحالية على برنامج الدوحة للتنمية، خاصة القضايا التي تهم الدول النامية مثل الزراعة والمنسوجات، وبعض جوانب حقوق الملكية الفكرية خاصة التراخيص الإجبارية لصناعة الأدوية والمؤشرات الجغرافية لمد الحماية لمنتجات أخرى غير النبيذ والمشروبات الروحية. وبدلا من ذلك تركز على موضوعات المعاملة الوطنية والنفاذ إلى أسواق الخدمات، والمعايير البيئية، وتخفيض التعريفة الجمركية على السلع الصناعية. وتسعى إلى إنشاء اتفاقيات دولية جديدة على موضوعات الاستثمار والمنافسة والشفافية في المشتريات الحكومية، وذلك إذا ما تم إقرار مفاوضات عليها في المؤتمر الوزاري الخامس.

٣- كانت الدول النامية مفعمة بالأمل بعد مؤتمر الدوحة، في أن المفاوضات ستؤدي الى تنفيذ ما تم التوصل إليه، وهذا يساعد في تخفيف حدة الفقر وزيادة معدلات التنمية لديها. إلا أنها تحس بوجود تجاهل لاحتياجاتها التنموية، خاصة وأنها نفذت ما عهد إليها بتنفيذه في مجال الإصلاح الاقتصادي والتعديلات الهيكلية في عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، ثم قامت بعملية تحرير كبيرة لتجارتها وقطاعاتها الاقتصادية رغم ضآلة إمكانياتها وارتفاع التكاليف الاجتماعية لذلك. وترى في الوقت الحاضر إنها تواجه تحديات كبيرة لا قبل لها بها في مجالات عديدة تضمنتها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. وذلك دون توفير فرص حقيقية تضمن لها الاندماج في الاقتصاد العالمي وتحقيق التنمية المستدامة.

٤- لاشك أن بعض القضايا التي تثيرها الدول المتقدمة ذات مغزى اقتصادي، وقد تكون مفيدة للدول النامية على المدى الطويل، لكن تنفيذها يجب ألا يكون من خلال جرعة واحدة، بل ينبغي أن يكون العلاج مرحليا مع تقديم أمل للفقراء بتنفيذ بعض ما تم الاتفاق عليه.

٥- لنا أن نتساءل عن موقف العولمة في ظل التجمعات الإقليمية. فهذه التجمعات يزداد عددها، وثبت نجاحها بين الدول المتقدمة، ولم يتم إحراز تقدم ملموس في التجمعات الإقليمية للدول النامية والفقيرة. وظهرت اتجاهات قد نطلق عليها استقطابات في إطار موازين القوى الاقتصادية، فها هو الاتحاد الأوروبي يسعى إلى زيادة مساحة السوق لديه عن طريق منح العضوية لدول في أوروبا الشرقية، وكذلك عن طريق اتفاقيات المشاركة الأوروبية المتوسطية. والولايات المتحدة الأمريكية تعمل في نفس الاتجاه عن طريق اتفاقيات التجارة الحرة مع دول نامية ومن بينها دول عربية. ونلاحظ أن بعض الدول النامية ترى في ذلك طريقا للخلاص من مشاكلها التي أثقلت كاهلها، وتلهث وراء الانضمام إلى أي من العملاقين أو إليهما معا. وحيث أن هذه الدول تخطب ود الدول المتقدمة،

فلماذا لا يكون العالم تجمعا واحدا يتم فيه تنفيذ كافة المعايير والمؤسسات الدولية بعدالة؟ أليس ذلك يعني أن هذه التجمعات المتناثرة يجب أن تكون دعما قويا للعولمة؟ إن البديل هو انهيار النظام التجاري الجديد والعودة إلى الحمائية وغلق الأسواق، والعودة إلى سياسات الستينات والسبعينات من القرن الماضي.

٦- إن نجاح أو فشل مؤتمر كانكون سيكون علامة بارزة في تاريخ النظام التجاري العالمي الجديد، فالنجاح لن يكون بدرجة نجاح مؤتمر الدوحة بل سيقود إلى تعزيز التبادل التجاري العالمي وزيادة وتيرة عملية التنمية الاقتصادية الدولية. كما أن الفشل لن يكون بدرجة فشل مؤتمر سياتل، بل سيؤدي إلى تقويض أواصر النظام التجاري العالمي، وفقد الثقة فيه، وزيادة الشكوك حول التعاون والاستقرار.

٧- ربما تتسم المناقشات في مؤتمر كانكون بتنازلات من قبل كل من الدول المتقدمة والدول النامية، حتى يمكن الوصول إلى حلول توفيقية (compromises). وهنا فإن لكل تنازل تكاليفه، كذلك عائده، وهو ما يجب أن يكون واضحا وعلى الدول أن تجري تقويما لذلك.

جيم- توصيات

الدول العربية جزء من الدول النامية، بها نفس المشاكل وتواجه نفس التحديات ولكن بدرجات متفاوتة. كما أن الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط تواجه تحديات تختلف عن الدول العربية ذات الاقتصاديات المتنوعة، حيث تواجه بتحديات في تجارة الخدمات خاصة في مجال خدمات الطاقة والتي تطالب الدول المتقدمة بضرورة فتح الأسواق أمام موردي الخدمات الأجانب وذلك في مجالات التنقيب وحفر الآبار وبناء المرافق والتوزيع وغيرها. هذا بالإضافة إلى المعاملة الوطنية لموردي الخدمات الأجانب بحيث لا تقل عن المعاملة للموردين المحليين. أما الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة فتواجه بتحديات في الزراعة، والملابس والمنسوجات، وقضايا الإغراق والدعم، والخدمات. وبوجه عام فإن الدول العربية بأكملها تواجه تحديات في الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية وذلك في مجالي التراخيص الإجبارية وصناعة الأدوية، والمؤشرات الجغرافية وتحديات في مجال النفاذ إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية، والتجارة والبيئة. كما أنها يمكن أن تواجه في المستقبل بتحديات تتعلق بقضايا التجارة والاستثمار، والتجارة وسياسة المنافسة، والشفافية في المشتريات الحكومية وتسهيل التجارة. هذا بالإضافة الى التجارة ونقل التكنولوجيا، والتجارة والدين والمال. فماذا تفعل في خضم هذه التحديات؟ وكيف يمكنها الاستعداد قبل الذهاب إلى مؤتمر كانكون؟

وقبل الإجابة على ذلك علينا أن نعرف أين نحن على خريطة العالم الاقتصادية والتجارية. أن مساهمة الدول العربية في التجارة العالمية تعد مساهمة متواضعة لا تتعدى ٢,٦ في المائة شاملة النفط، فإذا ما تم استبعاد النفط وهو يمثل أكثر من ٧٠ في المائة من الصادرات فإن الجزء الباقي للتجارة السلعية ضئيل جدا. وتجدر الإشارة إلى أن وتيرة اندماج الدول العربية في الاقتصاد العالمي بطيئة، فمعدل الانفتاح على العالم الخارجي قد انخفض من ٨٦ في المائة في متوسط الفترة ١٩٨٥-١٩٩٨ إلى ٥٦ في المائة في عام ٢٠٠٠. وهذا يمكن أن يرجع إلي حالة الأسعار العالمية للنفط. وضعف التنافسية للصادرات العربية غير النفطية. كما أن نصيب الدول العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتعدى ٠,٨ في المائة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية على مستوى العالم، ونحو ٢,٩ في المائة من إجمالي الدول النامية. وليس هناك قاعدة صناعية متقدمة، وإن كان الاعتماد يتم بشكل كبير على الصناعات التجميعية. والدول العربية كذلك مستورد رئيسي للسلع الزراعية والغذائية فيمكن أن نشير إلى أن نسبة الصادرات الزراعية العربية تشكل نحو ٣ في المائة من الصادرات الإجمالية بينما الواردات الزراعية والغذائية تصل إلى ١٧ في المائة من إجمالي الواردات العربية

وأن الفجوة الغذائية بلغت نحو ١٣,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٠. وان صناعة الملابس والمنسوجات لم تحقق التقدم الذي كان متوقعا، رغم أن كل من الزراعة وصناعة الملابس والمنسوجات تعد مصدرا رئيسيا للعمالة في عدد من الدول العربية، أي أنهما مجالين للعمالة الكثيفة وتشير أحد التقارير إلى أن المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس تشكل أكثر من ٧٠ في المائة من صادرات الدول الفقيرة[٧٢]. هذا بالإضافة إلى ضعف البناء المؤسسي في الدول العربية، والحاجة إلى إجراء إصلاحات مالية ونقدية في بعضها. كما أن إدارة الثروة البشرية تحتاج إلى مراجعة شاملة بها. ولازالت هناك قضايا كثيرة تتعلق بالموارد الطبيعية خاصة المياه تحتاج إلى إيجاد حلول لها.

باختصار شديد يمكننا القول بأن الاقتصاديات العربية بوجه عام ليست بالقوة التي تمكنها من المشاركة في ماراثون العولمة في الوقت الحاضر، ويستلزمها الكثير من الجهد في مجالات القطاعات الاقتصادية الإنتاجية وقطاعات الخدمات. ومن هذا المنطق، فإنه من الأهمية قيام الدول العربية بالنظر في تبني السياسات التالية:

١- البدء فورا في التنسيق ما بين الوفود العربية حول القضايا التي تهم الدول العربية، على كافة مستويات التنمية، وكذلك حسب درجة التنوع الاقتصادي. كما يجب العمل بجدية على التنسيق مع دول نامية تواجه نفس التحديات التي تواجه الدول العربية، ويفيد التنسيق في النواحي التالية:

أ- التمسك بالعمل على تخفيض الدعم المقدم للقطاع الزراعي وللصادرات الزراعية في الدول المتقدمة، وتخفيض التعريفة الجمركية في هذه الدول لزيادة نفاذ صادرات الدول العربية من السلع الزراعية والغذائية لأسواقها، وأن يكون التخفيض على أساس التعريفة الفعلية وليست المربوطة أو المتبقية.

ب- مراجعة إزالة الحصص في مجال المنسوجات والملابس، حيث مضى نحو ثماني سنوات على إنشاء منظمة التجارة العالمية ولا تزال معظم الحصص قائمة في الدول المتقدمة. وأن تكون هناك ضمانات للالتزام بإزالتها.

ج- التركيز ثانية على تنفيذ نتائج جولة أوروغواي. وذلك من خلال التزامات محددة من قبل الدول المتقدمة وفي مدة محددة.

د- التمسك بألا تكون المعايير والإجراءات البيئية عائقا أمام نفاذ صادرات الدول النامية والأقل نموا إلى أسواق الدول المتقدمة.

هـ- طلب المعونة الفنية لمساعدة الدول النامية في مجال التنمية الصناعية حتى يمكن لصادراتها أن تجد لها مكانا في الأسواق العالمية.

و- ضرورة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في الدوحة بالنسبة للصناعات الدوائية والمؤشرات الجغرافية حتى يمكن مد الحماية لمنتجات أخرى بخلاف النبيذ والمشروبات الروحية واستخدام التراخيص الإجبارية في صناعة الأدوية.

٢- أن تقوم كل دولة عربية عضو في منظمة التجارة العالمية أو التي لها صفة مراقب بإجراء تقويم عام لموقفها من القضايا المختلفة، وذلك عن طريق اللجان الوطنية التي تم تشكيلها في بعض الدول العربية والتي تقوم بالتنسيق ما بين الوزارات والهيئات المختلفة. وأن يتم إنشاء تلك اللجان في الدول التي لم تقم بإنشائها بعد. ويجب أن يكون هناك اتصال مباشر ما بين هذه اللجان وما بين المفاوضين في جنيف. وذلك في محاولة لبلورة الموقف العام أمام الوزير الذي سيمثل الدولة في مؤتمر كانكون.

---

(٧٢) World Trade Organization: Annual Report, 2003

٣- إن قضايا سنغافورة، وهي التجارة والاستثمار، والتجارة وسياسة المنافسة، والشفافية في المشتريات الحكومية، وتسهيل التجارة، سوف تكون محور اهتمام كبير من قبل الدول المتقدمة، ويمكن أن يحدث نوع من تبادل المصالح مع عدد من الدول النامية حتى يمكن الوصول إلى إجماع على طرق المفاوضات. وهنا يجب مراعاة مصالح الدول العربية في تلك القضايا، وإجراء تقييم لذلك في كل دولة، ثم تقييم عام للدول العربية. إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن هنا إلى عدم التخوف من هذه القضايا طلقا خاصة فيما يتعلق بالاستثمار والمنافسة، فهما عاملان أساسيان لحل المشكلات المزمنة في العديد من الدول العربية. وذلك في إطار لا يضر باقتصاديات هذه الدول.

٤- أن الصناعات الدوائية في الدول العربية تعد صغيرة وغير متكاملة، بمعنى أن دولة تنتج مضادات حيوية، وتقوم دولة أخرى بإنتاج نفس المنتج. وهذا التناثر وعدم التكامل يضر بهذه الصناعة الحيوية والتي تشكل عنصراً أساسيا في موضوع الملكية الفكرية في الدول العربية في المستقبل. لذلك يجب التفكير في إدماج الشركات العربية في شركة واحدة أو شركتين، حتى يمكن المنافسة مع الشركات الأجنبية.

٥- الاهتمام بجودة السلع المصدرة،سواء زراعية أو غير زراعية، وهنا يجب تفعيل الرقابة على جودة السلع قبل تصديرها.

٦- فيما يتعلق بتجارة الخدمات، ومطالبة الدول المتقدمة بالنفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية، فإن الدول العربية يمكنها أن تتخذ مسارين هما: (١) إدماج شركات التأمين الصغيرة في الدول العربية والبنوك، والأمر كذلك فيما يتعلق بشركات السياحة والنقل، وغيرها من مجالات تجارة الخدمات. (٢) انتهاج نموذج عربي خاص لفتح الأسواق في بعض قطاعات الخدمات في الدول العربية، وذلك في المفاوضات الحالية، أي أن التفاوض ما بين وفود الدول العربية يمكن أن يركز على هذا الإطار. وفي هذا الخصوص، ألا يمكن التفكير في حرية انتقال الأشخاص الطبيعيين بين الدول العربية دون معوقات وهو ما يتعلق بالشكل الرابع من أشكال توريد الخدمات. إن ذلك سوف يحل مشاكل كثيرة في تنشيط تجارة الخدمات فيما بين الدول العربية في المستقبل.

٧- البدء في إجراء تسجيل للمؤشرات الجغرافية في الدول العربية، وكذلك تسجيل الأعمال الفنية والأدبية العربية، ووضع حوافز مادية ومعنوية لتشجيع الاختراعات في الدول العربية.

٨- إعطاء السوق العربي الأولوية الأولى في التجارة الخارجية، وذلك في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وهو ما يعني إزالة الإجراءات غير التعريفية، وتخفيض التعريفات الجمركية، وتسهيل تدفق التجارة السلعية عبر الحدود بين الدول العربية. وذلك قبل أن نبحث عن النفاذ إلى الأسواق غير العربية. ونتساءل هنا هل تم تغطية السوق العربي وأصبح لدينا فائض نبحث عن أسواق خارجية لاستيعابه؟

٩- إن إدارة الموارد لم تنل حظا في الدول العربية، وهو امر غاية في الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة. ولنا في إدارة الموارد البشرية المثال الواضح . وهذا يعني ضرورة البدء في مراجعة ذلك بدقة ويجب أن نلاحظ أن إدارة الموارد يمكن أن تكون بداية لإدارة العولمة.

١٠- هناك بعض القضايا الأخرى التي تحتاج إلى معالجة، مثل شح الموارد المائية والتكنولوجيا. فبالنسبة لشح الموارد المائية يجب مراجعة السياسة الزراعية حيث أن قطاع الزراعة يحصل على معظم الموارد المتاحة فهل مساهمته الاقتصادية توازي ذلك؟ وبالنسبة للتكنولوجيا، يجب النظر إليها من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يستلزم تحسين المناخ المحلي في كل دولة وخاصة فيما يتعلق بالإطار المؤسسي.

المراجـــع والمصـــادر

- المصادر باللغة العربية

إعلان الدوحة الوزاري – ترجمة غير رسمية

- المصادر باللغة الإنجليزية:

1. World Trade Organization: "Why Cancun matter" - Speeches of Director General – 26 November 2002
2. World Trade Organization: "Doha Development Agenda" – 2002
3. World Trade Organization: "Trade Negotiation Committee" - 2002
4. UNCTAD: "Development and Issues in the Post-Doha Work Programme of particular concern to Developing Countries", Geneva 7-18 October 2002
5. Razan Sally: Witness the WTO? Prospects for the New Round, Global Dimension, February 2002
6. Michael Mussa: Prospects for the World Economy: From Global Recession to Global Recovery. IMF, April 2002.
7. World Bank: "Chief Economist Urges Cuts in Rich Countries Agricultural Subsidy" – November 2002
8. The International Center for Trade and Sustainable Development (ICSTD), and the Institute for Sustainable Development (IISD): "Trade in Services" Doha Round Briefing series, Development since the Fourth WTO Ministerial Conference- February 2003.
9. UNCTAD: Trade and Development Report, 2002
10. Guy Verhofstadt: "from Doha to Cancun: the hypocrisy behind Western compassion" November 2002
11. Martin Khor: "TWN Paper, the Post Doha Agenda and the future of the Trade System", TWN Third World Network – 10 May 2002
12. World Trade Organization: IP/C/W/247 - 29 March 2001; and IP/C/W/247/Rev.1- 17 May 2001
13. The International Center for Trade and Sustainable Development (ICSTD), and the Institute for Sustainable Development (IISD): "The Singapore Issues: Investment, Competition Policy, Transparency in Government Procurement and Trade Facilitation" Doha Round Briefing series, Development since the Fourth WTO Ministerial Conference-February 2003.
14. World Bank: "Form Singapore to Cancun: Investment" Trade Note – 29 May 2003
15. Bernard Hoekman: Government Procurement: How Does Discrimination Matter? World Bank and CEPR, June, 1999
16. John s. Wilson, Catherine L. Mann and Tsuneniro Otsuki: Trade Facilitation and Economic Development: Measuring the impacts, the world Bank Research Working Paper 2988, March 2003

17. John S. Wilson: Trade Facilitation and Customs Reform: The Post Doha Development Agenda, The World Bank, Asian Development Institute, Trade Policy Issues Workshop, Singapore, February 25 – March 1, 2002
18. Brian Rankin Staples: Trade Facilitation, October 19, 1998 Draft
19. World Trade Organization: WT/COMTD/SE/W/1
20. World Trade Organization: "WT/COMTD/SE/W/3" – 28 June 2002
21. World Trade Organization: "Report of the working group on Trade, Debt and finance to the General Council, 2002", WT/WGTDF/1 - 18 November 2002.
22. The International Center for Trade and Sustainable Development (ICSTD), and the Institute for Sustainable Development (IISD): "Trade, Debt and Finance" Doha Round Briefing series, Development since the Fourth WTO Ministerial Conference- February 2003
23. World Trade Organization: "Report 2002 of the Working group on Trade and Transfer of Technology" - WT/WGTTT/4 - 10 December 2002
24. Walter Hellerstein: Electronic Commerce and the challenge for tax administration, WTO Committee on Trade and Development, Seminar on Revenue of E-Commerce for Development, Geneva, Switzerland 22 April 2002
25. World Trade Organization: statistics on Globalization, 2001
26. Peter Hardstaff, Cherry Farrow: "Doing a Deal in Doha: A New Round of Trade Negotiation?" -Trade briefing – RSPB, 2001
27. World Trade Organization Doha Development Agenda – Trade and Investment, submission by the EC and its Member States to the working group on Trade and Investment
28. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD): World Investment Report 2002, Transnational Corporations and Export Competitiveness.
29. www.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/NEWS/O,CONTENTMDK:20117026
30. World Trade Organization: Annual Report, 2003
31. World Trade Organization: "Negotiation on Agriculture, first draft of modalities for the further commitments – Revision", TN/AG/W/1/Rev.1 – 18 March 2003
32. World Trade Organization: Doha Development Agenda, Explanation
33. World Trade Organization: "Draft Elements of Modalities for negotiations on Non-Agricultural Products", TN/MA/W/35 – 16 May 2003
34. http://www.wto.org/english/tratop_e/envir_e/envir_negotiations_e.htm
35. World Trade Organization: "The Implementation Programme"